الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة :

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك

دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم

من إعداد الطالبة:

بوخروبة الغالي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاستاذ معارفية الطيب	رئيسا	أستاذ مساعد أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
الاستاذ بن زيدان ياسين	مشرفا	أستاذ مساعد أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
الاستاذ بن يمينة كمال	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

السنة الجامعية: 2014 - 2015

إهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هدا

ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

اهدي ثمرة عملي هدا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي

أبواب العلم والمعرفة .

إلى اعز إنسان في الوجود " أمي " أطال الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي

إلى من كان رمز القوة والنقاء ، إلى من كان قدوتي في التربية

والأخلاق إلى " أبي ".

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم اسعد الأوقات

إلى دفئ البيت وسعادته

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل باحث وطالب علم

"إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي"

إليهم جميعا اهدي ثمرة هدا الجهد المتواضع

بوخروبة الغالي

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل بن زيدان ياسين

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة و أتقدم بشكر خاص لكل من ساعدني في هدا البحث ،

واخص بالذكر الاستاد بشرقية الذي لم يبخل

علي بالمساعدة والتوجيهات الضرورية ، أسال الله أن يجازيهم الله خير

الجزاء.

المقدمة العامة:

واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي حالات تعثر وانهيارات مالية ،كما كثر الجدل عالميا حول دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ، والرقابة الداخلية والتحكم بنشر وتطوير الإطار النظري والمفاهيمي والمؤسسي. وقد دعا دلك إلى قيام لجنة treadway[1]* ، بنشر وتطوير الإطار النظري والمفاهيمي بشان تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية، كما أحدث الإطار الجديد لإدارة المخاطر الكثير من التساؤلات حول مفهومه ومكوناته وعلاقته بمفهوم ومكونات الرقابة الداخلية وعلاقة كل منهما بالتحكم المؤسسي.

هدا وقد نشطت السلطات الرقابية المصرفية في العديد من دول العالم نتيجة لضعف الرقابة على إدارة المخاطر، وقدمت مبادرات متعددة بشان المخاطر، داعية المصارف إلى الاستثمار في بنية المصرف الذاتية لأحكام عملياته وقاعدة المعلومات فيه، بهدف وضع إطار محكم لإدارة المخاطر يخدم السلطات الرقابية.

وتعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي ، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994 ،ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق أسيا والبرازيل، وروسيا وتركيا ، ومؤخرا في الأرجنتين إضافة إلى الأزمة التي مرت بها البنوك الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى البنوك الأمريكية إفلاسها.

*1 treadway لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) هو مبادرة مشتركة من خمس منظمات القطاع الخاص، التي أنشئت في الولايات المتحدة، مكرسة لتوفير القيادة الفكرية للإدارة والحكم الكيانات التنفيذية على الجوانب الحاسمة للحكم التنظيمي، وأخلاقيات العمل، و ومراقبة وإدارة المخاطر في المؤسسة ، والاحتيال، وإعداد التقارير المالية. أنشأت COSO نموذج للرقابة الداخلية المشترك في الشركات والمؤسسات قصد تقييم نظم الرقابة الخاصة بهم. ويدعم COSO خمسة منظمات ،بما في ذلك معهد المحاسبين الإداريين(IMA) ، وجمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) ،والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)، ومعهد المدققين الداخليين(IIA) ، والمدراء التنفيذين المالي العالمي.(FEI) .

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات أثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، واستجابة لدلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها ،لإضافة قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجاتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة.

وفي ظل هده التغيرات فانه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على انه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف ومهارات تجعله مؤهلا لدلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصا في الو.م.ا بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين والدي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، كما انه السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها ،وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن تتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في قطاع البنوك ؟

وللإجابة على الإشكالية التالية قمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك ؟

2- كيف يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك ؟

3- ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك ؟

4- كيف يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها ؟

فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها ، تقوم هده الدراسة على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في البنوك وأهمية وضع إجراءات تدقيق تاخد في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

الفرضية الثانية : الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم.

الفرضية الثالثة: يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

الفرضية الرابعة : يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم، ودلك من خلال :

1- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر.

2- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.

3- معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.

4- معرفة كيف يساعد نشاط التدقيق الداخلي إدارة البنوك على تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها.

– أسباب اختيار الموضوع:

ممكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هدا الموضوع فيما يلي:

1- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.

2- رغبتنا في الإطلاع على هدا الموضوع الذي لم يتناول على مستوى الولاية .

3- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية.

– حدود الدراسة:

ستكون الدراسة على مستوى عينة من البنوك المحلية لولاية مستغانم (BEA,BADR, BDL , BNA) والحدود الزمنية لسنة 2014.

– منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بإتباع الإجراءات التي تكفل تحقيقها :

1- الدراسة النظرية :

من خلال الإطلاع على أهم الدراسات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها، واستخدام المصادر الثانوية والأولية.

الثانوية : الكتب والدراسات العلمية والأبحاث (مذكرات ماجستير).

الأولية: تمثلت في توزيع الاستبانة تضمنت 4 محاور ، ولتحقيق هدا الغرض وجمع البيانات الأولية من خلال توزيعها على أفراد عينة من البنوك المتواجدة بمستغانم، ودلك من اجل معرفة مدى مساهمة المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية من خلال وجهة نظر أفراد العينة المدروسة.

2- الدراسة التطبيقية : دراسة حالة على عينة من البنوك لولاية مستغانم.

بعد الدراسة النظرية سنقوم بإسقاط كافة المعطيات النظرية السابقة على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لولاية مستغانم (BDL) بنك التنمية المحلية ، (BADR) وتتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري (BNA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA) وفي الختام سنحاول تقديم بعض التوصيات و الآفاق الجزائري.

مقدمة الفصل:

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد و التحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية و الإدارية والتشريعات و الأنظمة المالية و الإدارية و السياسات العامة المتبعة فيها و يعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي و المحافظة عليه و التأكد من سلامة تطبيقه التزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة و مصدر هدا الالتزام هو واجب المنشاة القانوني بإمساك حسابات منتظمة حيث انه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه فضلا عن الضرورة العملية لمثل هدا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة و بكفاءة.

كما ازدادت الحاجة إلى التدقيق الداخلي بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية و حدوث تركيز كبير على ظاهرة التحليل المالي و الغش و التلاعب.

و يشمل هدا الفصل على مبحثين سيتم في المبحث الأول تناول مفهوم و تعريف التدقيق الداخلي و المهام التي تقع على عاتق المدقق الداخلي كما سنتناول أهميته و أهدافه و الأساليب التي يتم إتباعها من قبل المدقق للقيام بمهامه كما سنتطرق إلى أنواعه و المعايير المهنية الخاصة به و العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي أما المبحث الثاني فسوف نتناول التدقيق الداخلي في المصارف مع التطرق لطبيعة عملية التدقيق في المصارف و الأسس التي تقوم عليها بالإضافة إلى الأهداف و المهام المنوطة بها مع الإشارة إلى المهارات و الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي و إجراء التدقيق الداخلي في المصارف.

الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودوره في البنوك

تمهيد

ظهر تدقيق الحسابات الداخلي كوظيفة مستقلة بعد ظهور و تواجد تدقيق الحسابات الخارجي بزمن طويل و قد أدت عوامل و أسباب كثيرة و متعددة إلى ضرورة تواجده خاصة بعد كبر حجم المنشأت و توسعها راسيا و أفقيا و شدة الحاجة إلى البيانات و التقارير الملائمة التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المنشاة كي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية و مدى ملائمته مع ما هو مخطط و مرغوب و سعيا إلى توفير الحماية الكافية لأصول المنشاة و تقييم أداء كافة المستويات المسئولة و التشجيع على تحقيق الكفاية و الكفاءة الإنتاجية و الإدارية في المنشاة.

و نظرا للأهمية التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي و مالها من دور في تحقيق أهداف المؤسسات و العمل على إدارة مخاطرها كان لزاما أن نولي هده الوظيفة مزيدا من الاهتمام في هده الدراسة.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي ماهيته وأهدافه

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي و قد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة و مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و إمداد الإدارة بالمعلومات.

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي و هدا باختلاف الهيئات و الأطراف الصادرة عنها و رغم الاختلاف الشكلي بين هده المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف و سنحاول فيما يلي بعض التعاريف للتدقيق الداخلي التي تتميز بالتنوع و التعدد بتنوع الهيئات المهتمة بهده المهنة و من أهم هده التعاريف نذكر :

عرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) في نشرته التي أصدرها عام 1971 على انه :

" نشاط تقييم مستقل نشا داخل المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية و المالية و الأعمال الأخرى كخدمة للإدارة و هو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى "[1]

بينما يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) إلى أن التحقيق الداخلي :

" نشاط مستقل تأكيد موضوعي و استشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها و مساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم "[2]

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين (IFACI) على انه :

" نشاط مستقل و موضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنطقة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها مع تقديم نصائح لتحسين و المساهمة في خلق القيمة المضافة "[3] .

و يعرف كذلك على انه :

[1] خالد راغب الخطيب ، 2010 ،" **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية**" ,مكتبة المجتمع العربي للنشر ,عمان, ,ص120.

[2] احمد حلمي جمعة ، (2001)، " **التدقيق الداخلي والحكومي** " ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، ص46.

[3] شعباني لطفي، (2004)، "**المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين سير المؤسسة** " مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر، ص71

" نشاط وظيفي تقييمي يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها و مدى تطبيق الأنظمة المالية و المحاسبية فيها و كدا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية و تحسين الأداء و يهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف و تقديم لدعم و المعلومات للإدارة العليا " [1]

و من خلال هده المفاهيم نستنتج خصائص التدقيق الداخلي هي :

- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة و العمليات التي تخضع لفحص و تقييم المدقق الداخلي و هده الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي و مدى قبولها و الاعتماد عليها.
- ✓ تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص و تقييم جميع الأنشطة في المؤسسة.
- ✓ مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي تتعدى كونها خدمة للإدارة العليا وحدها أي أن التدقيق الداخلي يقدم خدمة كجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم تساعدهم على انجاز أعمالهم.
- ✓ التدقيق الداخلي وضيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة لإدخالها.
- ✓ أداة رقابية تعرض تقييم السياسات و الإجراءات الإدارية المرسومة.[2]

كما يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات فقد عرف بأنه :

"مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و التأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول و ممتلكات المشروع و التحقق من إتباع الموظفين للسياسات و الخطط و الإجراءات الإدارية المرسومة لهم و قياس صلاحية تلك الخطط و

[1] فريدة صالح،11/ 12اكتوبر (2010) "**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** " ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في الجزائر،سكيكدة،ص16.

[2] احمد مخلوف محمد، (2006)، " **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية** "،مذكرة ماجيستسر،جامعة الجزائر،ص50.

السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها و دلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية "[1]

كما عرف بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشاة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى توافق النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بم يحقق الكفاية الإنتاجية ". [2]

« internal auditing is a independent,objective assurance and consulting activity designed to add improve an organization's ,it helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic,disolined approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management,contrôle and governance processes ».[3]

و يشير هدا التعريف الصادر عن أهم المنظمات المتخصصة بالتدقيق الداخلي و الذي سوف يتعمده الباحث في نطاق بحثه بوضوح إلى لتطورات الهامة التي حدثت في وظيفة التدقيق الداخلي من حيث النطاق و المسؤوليات المنوطة بهده الوظيفة و كذلك من حيث الأهمية و الدور الذي تلعبه في ضبط الأداء الإداري و المالي كما يؤكد على دور التدقيق الداخلي كنشاط استشاري و تامين موضوعي و يوضح بما لا لبس فيه دور التدقيق الداخلي في زيادة قيمة (Add value) و تحسين الأداء بالنسبة للعمليات الخاصة بالمنشاة و يعكس الدور الذي يتبناه معهد المدققين الداخليين في إدارة المخاطر و تقييم نظام الرقابة الداخلية.

[1] الخطيب خالد راغب، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[2] المجمع العربي للمحاسبين،(2001)، " **مفاهيم التدقيق المتقدمة** " ، عمان، ص 227.

[3] IIA, " **Institute of internal auditing** ", 2004, p36,(http.www.theiia.org).

و قد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

American Institute of certified public Accountant (AICPA)

بأنه" مراجعة العمليات و القيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفد من قبل أشخاص يعينون وفق شوط خاصة "[1]

و قد عرفه لجنة المنضمات الراعية لإطار لرقابة الداخلية المتكامل :

Comitte of Sponsoring Organization of the trade way commission (COSO)

" التدقيق الداخلي بأنه هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية : كفاءة العمليات و فاعليتها و الاعتماد على التقارير المالية و الالتزام بالقوانين و الأنظمة المعمول بها"[2]

و يلاحظ من جميع التعريفات السابقة أن وظيفة التدقيق الداخلي هي اعم و اشمل من مجرد التدقيق المالي و المحاسبي و إنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية و التشغيلية كتقييم الخطط و السياسات و الإجراءات و اقتراح السبل المناسبة لتطويرها و تقييم الالتزام بها من جانب الموظفين و حسن استغلال الموارد و الكفاءة كما يلاحظ بانتا نشاط مستقل داخل المنشاة و أنها موجودة أساسا لخدمة الإدارة كونها أداة رقابية و يرى الباحث أن دور التدقيق الداخلي الرقابي يضع التدقيق الداخلي كنظام شامل للرقابة يشرف و يقيم و يدعم نظام الرقابة المختلفة و يراقب عليها و بالتالي فوجود تدقيق داخلي في الشركة يشكل ضمانة و ركيزة أساسية لكفاءة و فعالية نظم الرقابة الأخرى.

[1] الخطيب، خالد راغب ، مرجع سبق ذكره ، ص129.

[2] إبراهيم ،إيهاب نظمي، (2009) ، "**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور** "،ط1 ،عمان ، مكتبة المجتمع العربي، ص21.

و من خلال ما سبق يتضح أن أعمال التدقيق الداخلي يقوم بها موظفون قد يكونوا من العاملين داخل الشركة أو يقومون بالعمل لدى جهة خارجية أو جهة مستقلة عن الشركة و يجب أن يتميزوا بالاستقلالية و الموضوعية في الأداء.

الفرع الثاني : مراحل تطور التدقيق الداخلي

الجدول رقم (01) : تطور مفهوم ووظائف وأهداف التدقيق الداخلي

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى : الأربعينيات – الخمسينات	المرحلة الثانية : الستينات – الثمانينات	المرحلة الثالثة : التسعينات – الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة و وقاية و حماية.	أداة وقاية و أداة إنشائية.	أداة رقابة و أداة إنشائية و استشارية و توفير المعلومات للإدارة العليا و لجنة التدقيق.
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية و المحاسبية	جميع عمليات المنشاة	جميع العمليات و إدارة المخاطر و الحوكمة
أهداف عملية التدقيق.	رقابة الالتزام و رقابة الناحية المالية و المحاسبية.	رقابة الالتزام و تقييم الأداء و تقديم المقترحات.	رقابة الالتزام و تقديم المقترحات و تقييم عمليات إدارة المخاطر و الحوكمة.
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية.	التحقق و تقييم الكفاءة و الفعالية.	التحقق و التقييم و التدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشاة	لجنة تحقيق
التبليغ		الإدارة العليا	لجنة التدقيق و مجلس الإدارة

المصدر : كيرزان ، فاتن حنا، (2010) ، " **مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها** "، رسالة ماجستير في المحاسبة ، دمشق ، ص55.

الشكل رقم (01) الدور التأميني و الاستشاري لوظيفة التدقيق الداخلي :

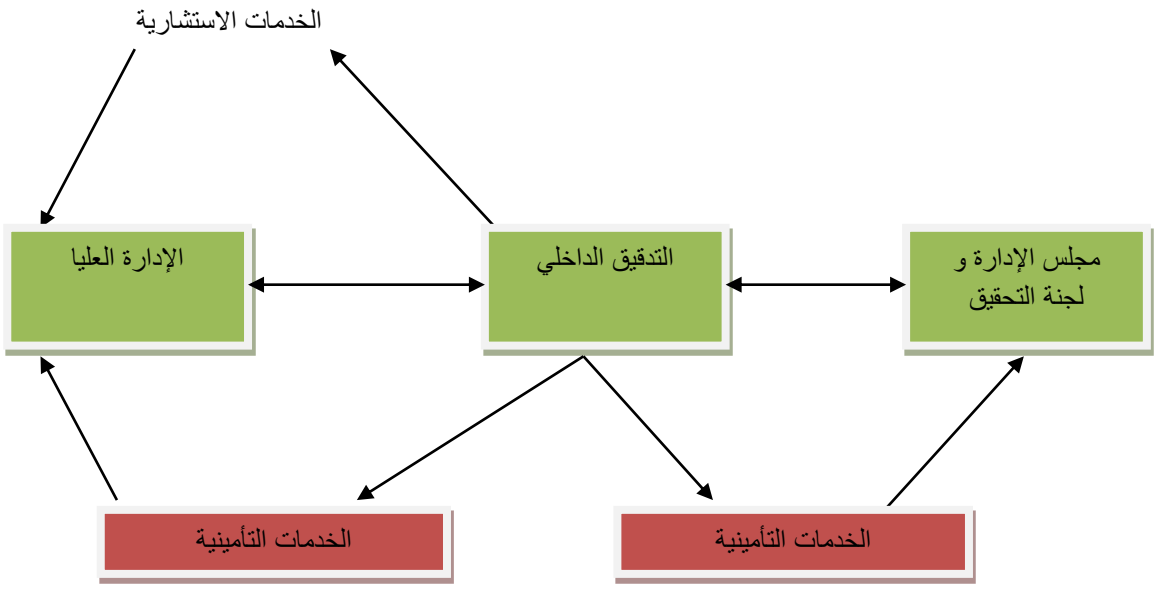

المصدر : يوسف سعيد يوسف المدلل،(2007)، " **دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري** "،مذكرة ماجستير،فلسطين،ص45.

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نشأة و تطور التدقيق الداخلي

قد يعزى تطور التدقيق الداخلي إلى عدة عوامل على المستوى الدولي و المحلي و زاد أهميته من خلال المخاطر التي تتعرض لها هده المنشأت سواء نتيجة عوامل داخلية كسوء الإدارة مثلا أو لأسباب خارجية كالمخاطر التي تفرض على المنشأت بسبب ظروف البيئة الخارجية و التعاملات مع الآخرين مما عزز حاجة الإدارة إلى وسائل لمنع وقوع الغش و الأخطاء و أكثر من دلك لاكتشافها مبكرا كل دلك ولد الحاجة لإيجاد وسائل مراقبة أدت لنمو و تطور التدقيق الداخلي إلى ما هو عليه الآن و يمكن تلخيص عوامل و أسباب التطور كما يلي :

1- ظهور المنشأت ذات الفروع المنتشرة جغرافيا :

نتيجة تعدد الفروع للمنشاة و تباعد هده الفروع عن المركز الرئيسي و يتم دلك عن طريق إرسال المدقق الداخلي إلى هده الفروع لتدقيق أعمالها و متابعة التزام العاملين بالسياسات الإدارية و اقتراح التعديلات.

2- اتساع حجم المنشأت و تعقد أنشطتها و عملياتها :

مما استوجب وجود نظم رقابة داخلي للرقابة على هده الأنشطة و موظفيها و حتى تطمئن الإدارة على سلامة هده النظم كان لابد من وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية و فاعليتها داخل المنشاة.

3- ظهور المنشأت المالية كالبنوك و التامين :

هدا النوع من المنشأت له اتصال دائم و مستمر مع الآخرين الأمر الذي أصبح يتطلب عدم انتظار عمل المراجع الخارجي للتحقق من العمليات الحسابية و القوائم المالية بعد نهاية العام لدا ظهرت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي ليقوم بتدقيق هده العمليات أولا بأول و بصورة مستمرة.

4- التطورات التكنولوجية :

أثار الاستخدام المتزايد لتكنولوجية المعلومات مخاوف جديدة تتعلق بأمن الأصول و حمايتها و بأمن البيانات الأمر الذي اقتضى على المنشأت أن تصمم نظام لرقابة و تنفذها كي تتمكن من إدارة المخاطر بالشكل الصحيح مما جعل التدقيق الداخلي من الوظائف الأكثر أهمية في المنشاة لأنه هو من يقوم بتقييم نظم الرقابة و التأكد من كفاءتها و عملها كما يجب بالإضافة إلى دوره الأساسي في عملية إدارة المخاطر.

5- زيادة حالات فشل و إفلاس المنشأت :

نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض في جودة أداء لجان التدقيق أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي فيها مما دعا إلى الاعتراف بهده الوظيفة و اعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض المطلوب منها .

6– حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة

تحتاج الإدارة بصفة دورية و مستمرة إلى بيانات و معلومات إدارية و محاسبية دقيقة و دلك لمساعدتها في عمليات التخطيط و اتخاذ القرارات المناسبة و يتطلب دلك وجود وظيفة التدقيق الداخلي للتأكد من دلك .[1]

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه الحديثة

الفرع الأول :أهمية التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933 و بعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات و تحمل إدارات هده الشركات المسئولية عن دلك فضلا عن حاجة إدارات هده الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص و تقييم فعالية جميع أنشطة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق و التحليل و التقييم لجميع أوجه و مجالات النشاط و الخطط و الأهداف التي تسعى هده الشركات إلى تحقيقها باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث أنها تشكل بؤرة هدا النظام و صمام الأمان له و خصوصا بعد ايلاء هده الوظيفة أهمية مميزة سعيا إلى تحويل هده الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية.[2]

[1] القاضي، حسين يوسف وغيره، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104 - 106 .

[2] بكري،علي حجاج، (2005)،" **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال**"، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة الأزهر،العدد 30 ، ص 20.

و تعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشاة و خارجها فليست هي غاية بحد ذاتها حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشاة.[1]

و قد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في مقتنا الحالي و أصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة و العمليات في المنشاة بهدف تطوير هده الأنشطة و رفع كفايتها الإنتاجية و تعود أهمية هده الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة.[2]

- مما سبق يتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور بالغ الأهمية في المؤسسات المالية و الشركات و تنبع هده الأهمية من خلال حمايتها للأنظمة المعمول بها في المؤسسة و كونها صمام الأمان الذي تعتمد عليه إدارة المؤسسات في التحقق من الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني : أهداف التدقيق الداخلي

تختلف أهداف المدقق الداخلي بشكل كبير و تعتمد على حجم و هيكل المنشاة و متطلبات الإدارة و حيثما أمكن المكلفين و يمكن أن تشمل نشاطات قسم التدقيق الداخلي واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

1- الإشراف على الرقابة الداخلية :

يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمسؤولية مراجعة أنظمة الرقابة و الإشراف على عملها و التوصية بعمل تحسينات عليها .

---

[1] المطارنة ، غسان فلاح ، (2009) ، " **تدقيق الحسابات المعاصر** "، ط2 ، دار المسيرة ، عمان ، ص19.

[2] الخطيب ، خالد راغب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 133.

2- فحص المعلومات المالية و التشغيلية :

يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد و قياس و تصنيف و إعداد التقارير حول المعلومات المالية و التشغيلية ولعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات و أرصدة الحسابات و الإجراءات.

3- مراجعة الأنشطة التشغيلية :

يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية و من الناحية الفاعلية و الكفاءة بما في دلك نشاطات المنشاة غير المالية .

4- مراجعة الالتزام بالقوانين و الأنظمة :

يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الالتزام بالقوانين و الأنظمة و المتطلبات الخارجية الأخرى و سياسات و توجيهات الإدارة و المتطلبات الداخلية الأخرى.

5- إدارة المخاطر :

يمكن أن يساعد قسم التدقيق الداخلي المؤسسة من خلال تحديد و تقديم المخاطر الهامة و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة.

6- الحوكمة :

يمكن أن يقيم قسم التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحديدها لأهدافها المتعلقة بالخلاق و القيم و

إدارة الأداء و المساءلة و إيصال معلومات المخاطر و الرقابة إلى الجهات المعنية في المؤسسة و فاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة و المدققين الداخليين و الخارجيين و الإدارة.[1]

– لقد صاحب التطور التاريخي للتدقيق الداخلي تطورا في الأهداف التي يسعى إليها هدا الأخير و التدقيق الداخلي في المصارف تتخلص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد المصارف و يمكن تلخيص هدا التطور في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : تطورات أهداف التدقيق الداخلي

أهمية التدقيق الداخلي	الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص
غير مهمة	قبل 1850	اكتشاف الغش و الاختلاس	تفصيلي
غير مهمة	1805 - 1905	اكتشاف الغش و الخطأ و الاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي
درجة اهتمام بسيطة	1905 - 1933	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الخطأ	فحص اختباري تفصيلي
بداية الاهتمام	1933 – 1940	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الخطأ	اختباري
اهتمام قوي و جوهري	1940 - 1960	تحديد عدالة المركز المالي	اختباري
أهمية جوهرية للبدا بعملية التدقيق	حتى الآن 1960	مراقبة الخطط ,تقييم نتائج الأعمال , تحقيق الرفاهية الاجتماعية و غيرها	اختباري

المصدر : غسان ،فلاح المطارنة، 2006 " **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**"، دار المسيرة للنشر، الأردن، ص36.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2009)،" **إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة** "، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ، ص646.

المطلب الرابع : التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية

سنتطرق أولا لمعرفة مفهوم الرقابة الداخلية عرف على أنها " الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و القياس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.[1]

و أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في المبدأ الثامن أن وظيفة التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الذي تقوم بإنشائه للإدارة العليا و الوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة و فاعلية وسائل و إجراءات و أساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة كما يجب أن يقدم المراجع الداخلي تقريرا عن الكفاءة و فاعلية نظم الرقابة الداخلية و مدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي يتعرض له البنك.[2]

و بالتالي فالتدقيق الداخلي يعتبر بؤرة التركيز بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية و خصوصا بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا أي أن التدقيق الداخلي هو مراقبة المراقبة و الشكل التالي يوضح موقع التدقيق الداخلي من المراقبة الداخلية :

[1] صلاح الدين حسن السيسي، 2010" **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال** "، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص155.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، نفس المرجع السابق ، ص 87.

الشكل رقم (02) : موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

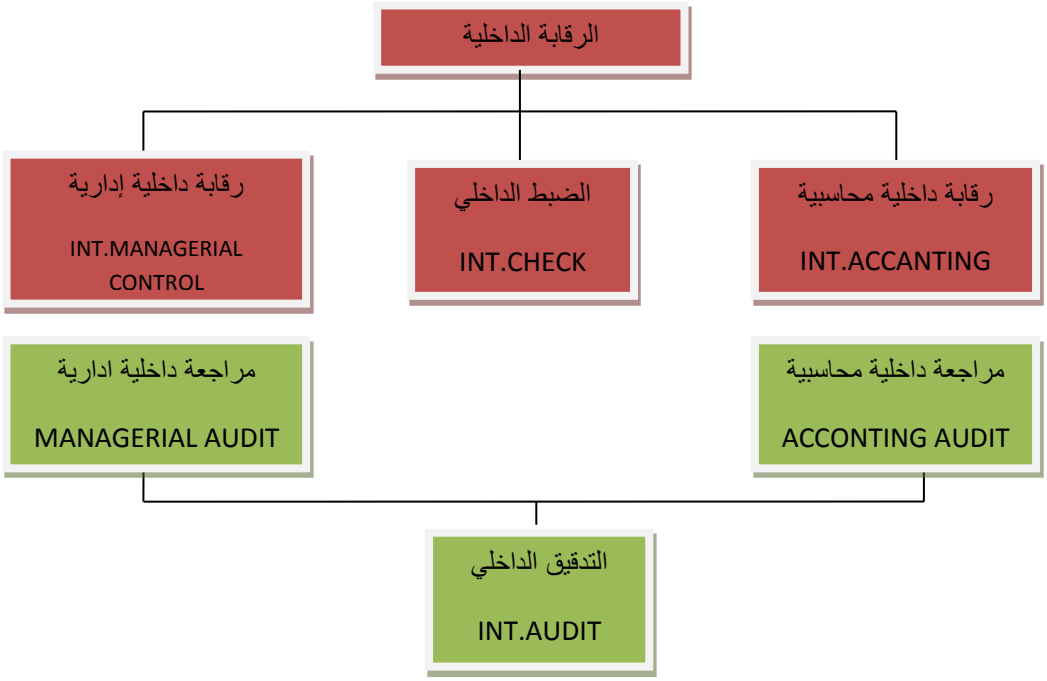

المصدر : يوسف السعيد ، يوسف المدلل ، " **دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري** "، مذكرة ماجيستسر،الجامعة الإسلامية ،غزة، 2007 ، ص113.

المطلب الخامس : أساليب ومهام عملية التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أساليب التدقيق الداخلي

لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي :

1- فحص و دراسة و تحليل أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي و تقييم مدى كفايتها و فعليتها.

2- التحقق من وجود أصول المنشاة و صحة قيدها بالدفاتر و كفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

3- مراجعة الدفاتر و السجلات و فحص المستندات لاكتشاف الأخطاء و التلاعب و منع تكرار حدوثها مستقبلا و يراعى عند انتقاء القيود لمراجعتها أن تكون القيود مختارة ممثلة لعمل كل موظف و أن تكون في فترات مختلفة على مدار السنة.

4- التحقق من صحة البيانات الحسابية لظاهرة بالقوائم المالية آو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة و الإدارة العليا.

5- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.

6- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.

7- التحقيق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة و الالتزام بها.

8- تحقيق اكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.[1]

الفرع الثاني : مهام التدقيق الداخلي

هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي :

1- مساعدة الإدارة :

يوفر المشورة و المساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها وتوفير تأكيد موضوعي ما اذا كانت المنشاة تدير أولا تدير المخاطر بشكل جيد بهدف تحسين و تطوير أدائها .

2- زيادة قيمة الشركة :

بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة للأطراف المتعاملة معه لدلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3- تحسين عمليات المنشاة : (المساهمة في التحسين المستمر للمنشاة).

4- المساعدة على تحقيق الأهداف :

[1] القبطان ، محمود السيد ، (2006)، " **قواعد المراجعة في أعمال البنوك "، شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها** "، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص 178.

باعتبار المدقق ركن أساسي من متطلبات الحوكمة المنشاة فضلا عن دوره في البحث عن نجاح المنشاة على المدى الطويل .

5- تقييم و تطوير عمل المنشاة :

تقوم عملية المدقق الداخلي المنشاة على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي و لضمن مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية و نزيهة لتعطي نتائج موثوق بها .[1]

كما أضيف إلى المهام التالي :

6- المساعدة في إدارة المخاطر :

لم يعد المدقق الداخلي يركز على المعاملات و الصفقات التي حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تأثر سلبا على أداء المنشاة و العمل على ابتكار تقنيات و طرق للتحكم في المخاطر

فإدارة المخاطر تعتبر تحديا للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر و من جهة يجب أن يساهم في وضع و متابعة تنفيذ الأحكام و المعايير الصارمة للأداء فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد و تقييم و إدارة و مراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بان المنشاة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها و إعطاء توصيات لتحسين الكفاءة و الفعالية لعمليات المنشاة وصولا إلى الأهداف المنشودة.[2]

[1] القاضي ، حسين يوسف وغيره ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

المطلب السادس : أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

الفرع الأول : أنواع التدقيق الداخلي

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض و لا يمكن فصل نوع عن الأخر أثناء عملية التدقيق و دلك للوصول إلى أهداف التدقيق و هده الأنواع هي :

1- تدقيق الالتزام (compliance audit):

و يهدف إلى التأكد من التزام المنشاة بالقوانين و الأنظمة النافد و المعمول بها في محيط عملها بالإضافة إلى التأكد من التزام كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين و اللوائح و التعليمات التي تصدرها المنشاة و بالنظام الداخلي الخاص بها.

2- تدقيق العمليات (opérationnel audit) :

و هو عبارة عن فحص و تدقيق لجميع عمليات المنشاة المختلفة بهدف التأكد من انجازها و تنفيذها طبقا للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة و التحقق من أن مختلف المستويات الإدارية تنجز وظائفها و عملياتها بكفاءة و فعالية و اقتصادية.

3- التدقيق المالي (Financial audit) :

و يهدف إلى التأكد من دقة و صحة البيانات و المعلومات لمالية و مدى إمكانية الاعتماد عليها كالتأكد من صحة عملية الصرف حسب القوانين و التعليمات المعمول بها ضمن المنشاة من حيث :

- التأكد من سلامة إجراءات الصرف و التحقق من اعتماد السلطة المخولة لها و في حدود المسموح.
- التدقيق المستندي لعمليات لصرف المختلفة.

4- تدقيق نظم المعلومات (information Systèmes audit) :

و يهدف إلى اختبار امن تشغيل بيانات نظم المعلومات و نزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هده النظم و يتضمن دلك أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية و التشغيلية و التقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات : دقيقة , قابلة للتصديق , معدة في الوقت المناسب , كاملة و مفيدة .

5- تدقيق الأداء (performance audit) :

و يهدف هدا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية و الكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين و مدى التزامهم بالقوانين و الأنظمة و يطلق على هدا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات و الأساليب الإدارية المختلفة و يتم دلك من خلال :

- **تقييم الأداء** : من حيث مدى توافق السياسات و الخطط مع الإجراءات المتبعة و مراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل و كشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها و المشورة اللازمة للمعالجة.
- **الحكم على الكفاية و ترشيد الإنفاق** : و دلك من خلال حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشاة و رفع الكفاية الإنتاجية من خلال المجهود المكرر غير الضروري و أي إسراف في استخدام الموارد.

6- **التدقيق البيني (Environnemental audit)** و الهدف منه :

- قياس مدى التزام المنشاة بالقوانين الخاصة بالبيئة .
- تدقيق نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظم العمليات الحالية لمخاطر بيئي في المستقبل .

- تحديد و تقييم الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة و التخزين و التخلص من النفايات[1]

و بشكل عام على التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المنشاة عملت على اعتماد المظاهر البيئية الأساسية و التزامها الكامل بها و القدرة على السيطرة و ضبط أية مخالفات مستقبلية قد تضر بالبيئة و تؤثر على عدالة القوائم المالية للمنشاة.

الشكل رقم (03) أنواع التدقيق الداخلي :

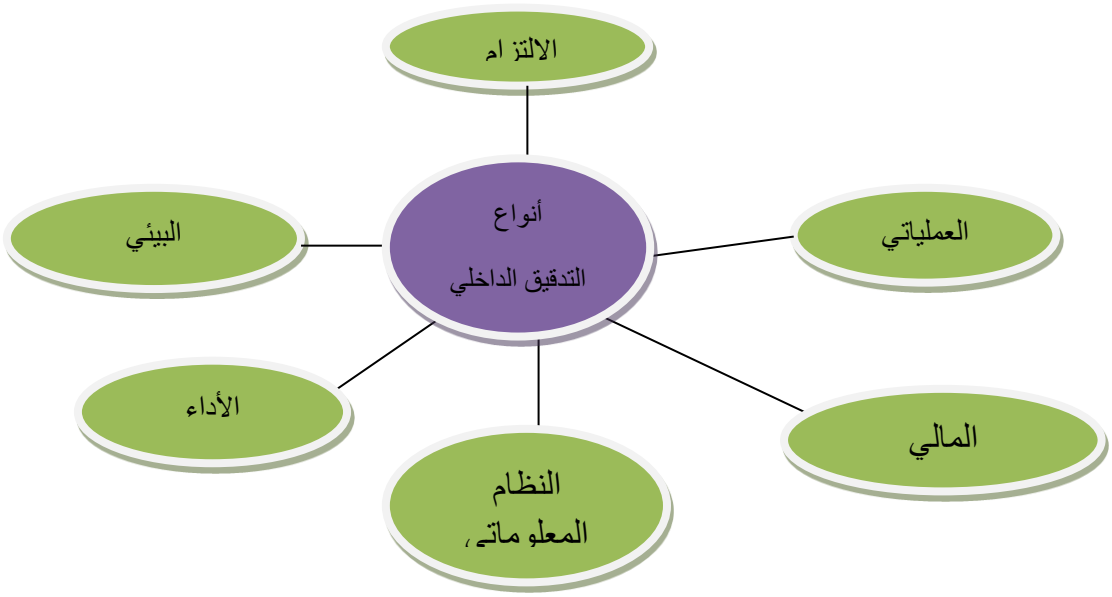

المصدر: - Powers ressources corporation , op cit , 2004 , p 06

الفرع الثاني : معايير التدقيق الداخلي

إن تأدية مهنة لتدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم المؤسسي و الخدمات الاستشارية الموجهة لخدمة الزبون تتوافر مجموعتين من المعايير و تهدف هده الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة

[1] القاضي، حسين يوسف وغيره، مرجع سبق ذكره ، ص 111 – 112.

التدقيق الداخلي ووضع إطار لأداء و تعزيز أنشطة التدقيق الداخلي و تحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة و تتمثل هاتين المجموعتين من المعايير في : معايير السمات و معايير الأداء

1- **معايير السمات** : المتمثلة في السمات آو خصائص الجهات التي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي كما توضح متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي و كذلك متطلبات الاستقلالية و الموضوعية و المعرفة و المهارة و العناية اللازمة و غير دلك من المتطلبات لأداء المهام الملقاة على عاتقهم و التزامهم بالعناية اللازمة من خلال تحديد مدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف لتدقيق الداخلي و تقييم مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخاطر و عمليات التحكم المؤسسي و الرقابة.

2- **معايير الأداء** : هي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي و تضع المقاييس التي تتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة و دلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر و إيصال تلك الخطط و متطلبات تنفيذها إلى الإدارة العليا لمراجعة تلك لخطط و اعتمادها و كذلك تقبل إدارة المخاطر كما تأكد هده المعايير على انه ينبغي أن يحدد التدقيق المناطق و الأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها .[1]

ولما كانت أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية و قانونية متباينة و تتم كذلك خارج منضمات تتباين في أهدافها و أحجامها و هياكلها التنظيمية كما تتم من خلال أشخاص داخل و خارج المنظمة و قد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة.[2]

[1] كريمة علي الجوهر، صالح العقدة،(2012) ، " **هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز المخاطر**" ، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات)، القاهرة ، ص12.

[2] جمعة، احمد حلمي، (2009) ، " **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد** " ، دار الصفاء ، الأردن ، ص34.

فقد أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين المعيار رقم (2) الخاص بالممارسة المهنية لتوصل النتائج الخاصة بالتدقيق الداخلي و قد تتضمن ما يلي :

- يجب إعداد تقرير مكتوب و موقع بعد اكتمال فحص مدقق الحسابات و قد يتم إعدادها مكتوبة آو شفهية و يتم توصيلها بصورة رسمية أو غير رسمية.
- وجوب مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- أن توصف التقارير التي يصدرها المدقق الداخلي بالموضوعية و الوضوح والاختصار.
- يجب أن تتضمن التقارير التوصيات اللازمة للقيام بالتحسينات المستقبلية و الأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- وجوب أن يقيم مدير التدقيق الداخلي آو من ينوب عنه تقرير التدقيق قبل إصداره مما يجب تحديد الأشخاص الدين سوف يوزع عليهم التقرير.[1]

وبناءا على ما سبق فان معايير التدقيق الداخلي تساهم في تحقيق العديد من الأهداف من خلال :

- تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن لصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.
- وضع إطار لأداء و تعزيز أنشطة التدقيق الداخلي.
- وضع أساس لقياس أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز و تحسين العمليات التنظيمية بالمنشاة.[2]

[1] الوقاد ، محمد وودیان، لؤي محمد ، (2009) ، " **تدقيق الحسابات1**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، ص 209.

[2] احمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص34.

جدول رقم (03) : الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي

مجموعة أولية	معايير السمات ATTRIBUTE STANDARD
1000	الهدف و السلطة و المسؤولية
1100	الاستقلالية و الموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية
1130	العوامل التي تهدد الاستقلالية او الموضوعية
1200	الكفاءة و العناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي و خارجي)
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة و برامج التحسين
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الإفصاح عن عدم الإدمان

المجموعة الثانية	معايير الأداء PERFORMANCE STANDARD
20000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي
2010	التخطيط
2020	الاتصال و الموافقة
2030	إدارة الموارد
2040	السياسات و الإجراءات
2050	التنسيق
2060	رفع التقرير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا
2100	طبيعة العمل
2110	إدارة المخاطر
2120	الرقابة
2130	التحكم المؤسسي
2200	تخطيط العمل
2201	اعتبارات التخطيط
2210	أهداف العمل
2220	نطاق العمل
2230	تخصيص مصادر العمل
2240	برنامج العمل
2300	أداء العمل
2310	تحديد المعلومات
2320	التحليل و التقويم
2330	تسجيل المعلومات
2340	الإشراف على العمل
2400	توصيل النتائج
2410	معايير توصيل نتائج العمل
2420	جودة الاتصال
2430	الإفصاح عن عدم الادعان للمعايير
2440	نشر النتائج
2500	برامج الرقابة
2600	رضا الإدارة عن مستوى المخاطر

المصدر: احمد حلمي جمعة، (2011)، " **التدقيق الداخلي والحكومي** "،دار الصفاء للنشر، ص ص 87 – 86.

المطلب السابع : العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأوجه الشبه بينهم

الفرع الأول : العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي

هناك علاقة وثيقة بين المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين المستقلين عن لشركة و تجدر الإشارة إلى أن عمل المدققين الداخليين قد يكون متمما و ليس بديلا لعمل المدققين الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية كما أن احد مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي تتمثل في التنسيق بين عمل المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين.[1]

كما يستخدم التدقيق الداخلي كوسيلة رقابية داخلية هدفها قيس و تقييم فعالية وسائل لرقابة الأخرى و هو الهدف الذي يختلف عن هدف المدقق الخارجي و الذي يتمثل في التحقق من عدالة القوائم المالية و مدى تمثيلها للنتائج التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة بالإضافة إلى التأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و أن التقارير المالية معدة على أساس ثابت و متماثل و كما هو معلوم فان المدقق الخارجي يعتمد عند بدء عمله على فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشاة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام و معرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق و الاختبارات اللازمة و بما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءا من نظام الرقابة الداخلية فان دلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي .[2]

مما سبق يتبين الدور المهم و المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي التي تبدأ بالتأكد من صحة سير العمل و مقارنة ماهو فعلي بما هو مخطط له و انتهاء بالمهام المستحدثة في عملية التدقيق الداخلي من حيث إدارة المخاطر

[1] لطفي ، أمين السيد ، (2005) ، " **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة** " ، ط1 ، القاهرة ، الدار الجامعية ، ص127.
[2] الخطيب ، خالد راغب ، " مرجع سبق ذكره " ، ص153.

و التأكد من مدى استمرارية المؤسسة مرورا بالقيام بواجباته في الحفاظ على مقدرات المنشاة و متابعة توفير الأسس اللازمة لإنشاء نظام رقابة داخلية فعالة.

الفرع الثاني : أوجه الشبه بين المراجع الخارجي و المراجع الداخلي

1) يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع و منع و تقليل حدوث الأخطاء و التلاعب .
2) يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية و التي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة و يمكن الاعتماد عليها .
3) احتمالي التعاون فيما بينهما المراجع الخارجي قد يعتمد على أعمال و تقارير المراجع الداخلي و دلك على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي.[1]

[1] الصحن ،عبد الفتاح و الصبان ،محمد سمير وغيره، (2004)،" **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** " ، الدار الجامعية ، مصر، ص41.

الشكل (04) يوضح المجالات المشتركة فيما بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي :

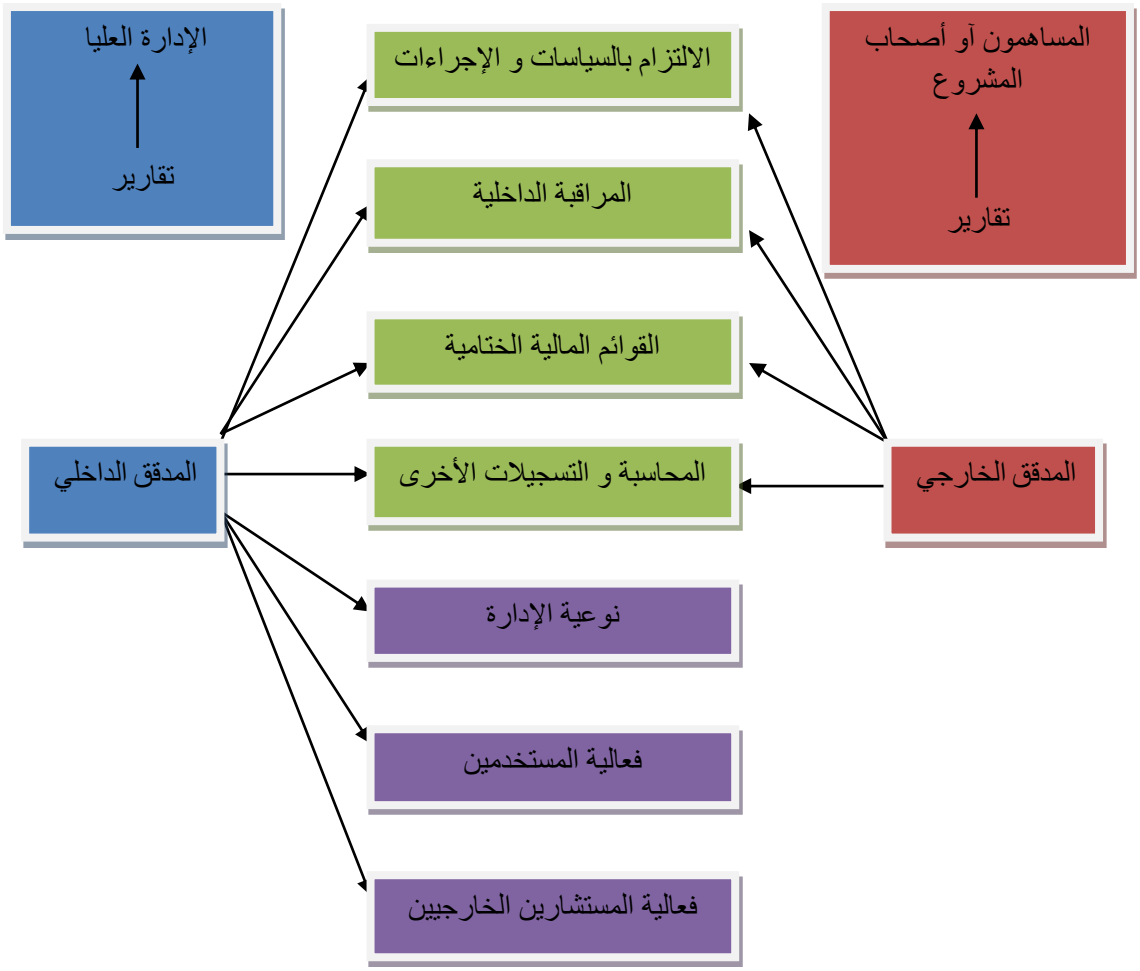

- **المصدر**: العمرات، احمد صالح، 1990 ، " **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي** "، دار البشير، ص 39.

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في القطاع البنكي

تمهيد :

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً مقصوراً عليه باستعمال المصطلح " مصرف "كجزء من اسمه.

المطلب الأول : طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

الفرع الأول : طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف

تتمثل الوظيفة الرئيسة في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول ، الكمبيالات والكفالات، والاعتماد وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى .[1]

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي :

1- فحص وتقييم مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.

2- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.

[1] إبراهيم ، إيهاب نظمي، (2009) ، " **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**" ، ط1 ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، ص142.

3- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية.

4- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.

5- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.

6- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

وبالتالي فإن من مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي.

كما يتطلب الأمر قيام دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة نظم إدارة المخاطر، وربط مستوى المخاطر بمستوى كفاية راس المال؛ ومعرفة مدى الالتزام بالسياسات العامة للمصرف .وكما يتوجب أيضا ألا يقتصر أداء دائرة التدقيق الداخلي على الأنشطة داخل دوائر المصرف، وإنما يجب أن تولي اهتماما ً بكافة الأطراف المتعاملة معه لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، كما يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن تعد خطة تدقيق شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة وذلك من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي.

وفيما يتعلق بالتقرير الذي تعده دائرة التدقيق، فيتوجب التركيز على نقاط الضعف في أداء المصرف والأهمية النسبية لها، وإصدار التوصيات اللازمة للمحافظة على استمرارية الأداء مع العمل على متابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها.[1]

[1] Financial Services Commission, (2002), "**banking guidance note N 6 internal audit**", p03.

الفرع الثاني : الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في المصارف عن غيرها من المنشآت الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي.

1- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية .

2- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات .

3- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها .

4- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المصرفية، والتي قد لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.[1]

المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك

الفرع الأول: أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

1- الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان؛ لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسئولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

[1] صبح ، داوود يوسف ، (2007) ، " **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية** " ، ط1 ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر، ص318.

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدراً من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ .

2– الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق، أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها :

- **مراقبة السيولة** :وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- **توفير الأمان:** وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طرديه بين الأمان و حجم السيولة،إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم

استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

- **تعظيم الربحية:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.[1]

الفرع الثاني : دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، لذلك كان لها دور فعال في :

1- المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به.
- نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان .
- نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها .
- نظام تقييم جودة الأصول.
- نظام الإسناد الخارجي .

2- الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي:

- واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي.
- أسس تحديد المخاطر وتقييمها، لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى.[2]

[1] عبد الله ، خالد أمين ، (2002) ، " **الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة** "، ط1 ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، ص09.

[2] إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي وعناصره في البنوك

الفرع الأول : أهمية التدقيق الداخلي في المصارف:

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا فاعلا وحيويا في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد.

ومن المعروف أن ممارسة أنشطة وإجراءات الأعمال المصرفية يحفه مجموعة من المخاطر وأن ترك الأنشطة والممارسات المصرفية بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان المصارف لرؤوس أموالها وبالتالي إمكانية الإفلاس أو المقاضاة أمام المتعاملين أو وقوع مخالفات على المصرف من قبل الجهات المشرفة الحكومية التي تمارس أنواع الرقابة الخارجية الحكومية على المصارف كالمصرف المركزي .لذلك كان من المهم جدا وجود دوائر ووحدات تقوم بمهمة التدقيق والفحص والتأكد من داخل المصرف على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل المصارف.

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في المصارف بما يلي :

1- أن المصارف تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداء بالودائع ومرورا بالكمبيالات والاعتمادات الجارية مدين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة، لذلك فإن تبعا إلى هذا التنوع في العمليات المصرفية تبدو الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق الداخلي.

2- أن عدد المتعاملين مع المصرف كبير جداً، لا يأتون صدفة وإنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم المستقر لذلك كان لزاما على المصرف أن يوفر الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة المصرف من خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في هذا المصرف كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.

3- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث الظاهرة الممكنة في المصارف، مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات.

4- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي.

5- بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يعطي العميل الثقة بالمصرف، فإن هذا التدقيق تبدو أهميته أيضا في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن سير العمليات فيه.[1]

الفرع الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في البنوك

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر :

1- تقدير المخاطر المصرفية :

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية .،المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي، وقوانين سوق المال،.أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك

[1] عبد الله ، خالد أمين ، (1998) ، " **التدقيق والرقابة في المصارف**" ، دار وائل للنشر، ط1، عمان ، الأردن ، ص30.

من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة.[1]

2- إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك :

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.

ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي :

- تحديد واضح لأهداف الرقابة .
- استعمال دليل الإجراءات .
- الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات .
- توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين .
- توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

3- برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك :

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان ، (2011) " **اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**"، (البنوك الفلسطينية وقطاع غزة)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، ص ص 31-37.

- جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي و دليل حسابات البنك، الميزانيات، و القوائم المالية.
- إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام.
- دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.[1]

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية وهي :

- ✓ درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة في الميزانيات .
- ✓ معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية .
- ✓ تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة يختص بها القطاع.
- ✓ طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها.[2]

المطلب الرابع : أهداف ومهام التدقيق الداخلي في البنك

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف

إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري.

وغالباً ما يطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف :

1- تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف.

[1] احمد محمد مخلوف ، (2007) " **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**" ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ص35.

[2] يوسف السعيد ، (2007) ، " **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (سوق فلسطين للأوراق المالية)** "، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة،ص114.

2- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.

3- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.

4- حماية أصول المصرف.

5- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.

6- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات و تقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.

7- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.

8- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.[1]

الفرع الثاني: مهام التدقيق الداخلي في المصارف

يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول المصرف ومن مهامه :

1- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.

2- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.

3- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.

4- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف.

5- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.

[1] Rsm . Astute .Consulting, (2008)," **internal audit and risk management** ", p05.

6- المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم[1].

المطلب الخامس : مؤهلات المدقق الداخلي في البنك

يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بمجموعة من المهارات والصفات وأهمها:

الفرع الأول : مهارات المدقق الداخلي

تعتبر المهارات الفنية والإدارية للمدقق الداخلي أمرا ضروريا لتمكينه من النهوض بواجباته ومسؤولياته، لذلك ينبغي على المدقق الداخلي للمصارف أن يكون لديه خلفية وخبرة في إحدى المجالات التالية:

1- خبرة في أعمال المراجعة المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي.

2- خبرة في مجال الخدمات المصرفية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية.

3- خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات المكتسبة من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية .

4- كما يمكن للمدققين الداخليين الاستفادة من الموظفين من ذوي الخلفيات الرياضية لدراسة النماذج المستخدمة لتسعير وإدارة مخاطر المنتجات المالية المعقدة[2].

الفرع الثاني : صفات المدقق الداخلي

أما عن الصفات اللازم توفرها في المدقق الداخلي فقد ذكر ما يلي:

1- الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف.

2- سعة الصدر والكياسة واللباقة وحسن التصرف.

3- مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار.

4- التواضع وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين.

---

[1] Barclay Simpson, (2005), " **an introduction to internal auditing in banking**" , USA, p15.http: // Barclays simpson.com/intro.IA.insurance.publication.pdf / 29-11-2014, 12: 00 h.

[2] Barclay Simpson, (2005)," **an introduction to internal auditing in banking**", USA,p16.

5- سلامة الحكم على الموضوعات اعتمادا على أ ريه دون التأثر بآراء الآخرين.

6- الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة أو المغالاة.

7- أن يتوخى في عمله بذل العناية المهنية الواجبة[1].

الفرع الثالث : صفات المدقق الشخصية

لقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي:

1- النزاهة:

يجب أن يتحلى المدققين الداخليين بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:

- التمسك بالأمانة والموضوعية والاجتهاد، والحرص على أداء واجباتهم ومسئولياتهم .
- الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة .
- عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنشأة التي يعمل بها .
- الاحترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية المنشأة التي يعمل بها .

2- الكفاءة :

يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم:

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها .
- أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.

[1] القبطان ، محمود السيد ، (2006)،" **قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها** " ، القاهرة ، دار النصر للطباعة والنشر، ص181.

- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم .

3- **الموضوعية:**

يجب على المدققين الداخليين التحلي بأعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات والتقارير حول عملهم وألا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني.

4- **السرية:**

يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنشأة التي يعملون بها، وعدم الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية، وهذا يقتضي منه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه، وكذلك عدم استخدام هذه المعلومات للحصول علي مكاسب شخصية.[1]

المطلب السادس : مبادئ ومقومات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية

الفرع الأول: مبادئ التدقيق الداخلي الأساسية

أوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال الدراسة المعدة من قبلها بعنوان " التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة المراقبين بالمدققين، دراسة مسحية" ، المبادئ العامة والأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي، وهي:

1- الاستمرارية، الديمومة :

ينص هذا المبدأ على أنه يجب على كل مصرف أن يوجد لديه وظيفة تدقيق داخلي دائمة، تقوم بتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليها، وعلى الإدارة العليا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة

[1] Institute of internal auditors IIA ,(2004), " **code of ethics and standard for the Professional practice of internal auditing** ", p04.

والتي يجب أن تتناسب مع حجم المصرف وطبيعة عملياته وأنشطته، وتتضمن هذه الإجراءات تزويد قسم التدقيق الداخلي بالموارد الضرورية البشرية ليتمكن من إنجاز أهدافه.

2- الاستقلالية ، الموضوعية ، النزاهة :

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف مستقلة عن الأنشطة التي يتم تدقيقها نعو عمليات الرقابة الداخلية اليومية، مما يوفر اعتقاد كافي بأن التدقيق الداخلي يستطيع أن ينفذ مهامه بموضوعية ونزاهة دون التأثر بمصلحة الإدارة الخاصة نتيجة تبعيته لها، وبالتالي يستطيع المدقق الداخلي تقديم تقريره عن نتائج مراقبته وتقييمه للنشاطات المختلفة وكشف مواقع الاحتيال داخليا دون ممارسة أية ضغوط من الإدارة العليا .ويكتسب التدقيق الداخلي هذا الحق من خلال استقلاليته ضمن الهيكل التنظيمي وتبعيته المباشرة للجنة التدقيق. ولتحقيق الموضوعية والنزاهة المطلوبين في عمل التدقيق الداخلي يجب وجود عدة إجراءات وشروط منها:

- الدوران المستمر لمهمات التدقيق بين موظفي قسم التدقيق.
- عدم تدخل المدقق الداخلي وتنفيذ أية أعمال تشغيلية ضمن المصرف.
- الاعتراف باستقلالية قسم التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي.
- عدم وجود تضارب في المصالح بين التدقيق الداخلي والمصرف.
- يجب أن يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامه حسب ما يراه هو مناسب ومتوافق مع إستراتيجية المصرف.
- ويجب على المدققين المعينين داخليا أن لا يدققوا الأنشطة التي كانوا يمارسونها مدة تقل عن دورة مالية.

3- الكفاءة ، المهنية :

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين عنصرا جوهريا وأساسيا لأداء مهامهم ووظيفتهم بالشكل الصحيح. وتشمل الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي التدريب والتأهيل المستمران واكتساب الخبرة والمعرفة والمهارات المطلوبة،

وتختلف درجة الكفاءة المطلوبة باختلاف حجم المصرف ودرجة تعقيد الأنشطة موضوع التدقيق كتدقيق الأنشطة المصرفية الإلكترونية.

ويكتسب موظفي التدقيق الداخلي الكفاءة المهنية من خلال:

- ✓ الخبرة أثناء ممارسة العمل.
- ✓ حضور الدورات التدريبية المهنية الداخلية والخارجية.
- ✓ دوران الموظفين ضمن قسم التدقيق الداخلي والتقليل من روتين العمل.
- ✓ تشجيع ومساعدة الموظفين في الحصول على شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA).

4- نطاق ومجال نشاط قسم التدقيق الداخلي ضمن المصرف:

يجب أن تقع كل أنشطة و عمليات المصرف ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي، فجميع أقسام وأنشطة المصرف بما فيها أنشطة الفروع والمنشآت التابعة والأنشطة الخارجية لا تستثنى من نطاق فحص دائرة التدقيق الداخلي، فهي مخولة بالوصول إلى كل السجلات والملفات والبيانات الخاصة بالمصرف.

بعض المصارف تنشا أقساما للرقابة والمراقبة على أنشطة أو عمليات معينة خاصة بالمصرف وهذه الأقسام جزء من نظام الرقابة الداخلي، حيث إن وجودها لا يقلل من فحص دائرة التدقيق الداخلي.

و في حال وجود فرع هام للمصرف في الخارج فعلى دائرة التدقيق الداخلي أن تؤسس مكتبا محليا للتأكد من كفاءة واستمرارية عمل هدا الفرع، وهذا المكتب يعد جزءا من دائرة لتدقيق الداخلي، ويجب أن ينظم بطريقة يلتزم فيها بالمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي.[1]

[1] ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب ، " **التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك**" من :
http/www.oazs_net//6838-topic.02/02/2013.H/14: 00 h

الفرع الثاني : مقومات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية

تتلخص مقومات التدقيق الداخلي في المصارف والتي تم تلخيصها من خلال المراجع الواردة في الهامش كما يلي :

1- قسم مستقل للتدقيق الداخلي.

2- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي.

3- نظام جيد للرقابة الداخلي.

4- نظام جيد للتقارير.

وسيتم عرض كل واحد من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:

1– قسم مستقل للتدقيق الداخلي: يجب أن يتواجد في المصرف قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بتدقيق جميع أعمال إداراته وأنشطته المختلفة، ولضمان الاستقلالية الكاملة لابد من تبعيته في الهيكل التنظيمي للمصرف إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و عادة تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء حسب حجم المصرف.

2– الأفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي: يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي في المصارف بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمالها، مع مراعاة توفير عنصر اللياقة ومتانة الخلق لأن عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين في المصرف وفروعه، ولذلك يجب أن تتوفر فيهم عدد من الشروط والمواصفات نصنفها كما يلي:

2-1 الشروط العلمية:

- أن يكون حاصلا على مؤهل تجاري جامعي.
- أن يكون من ذوي الخبرة والمؤهلين لتدقيق أعمال المصارف.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالمصرف أو الأفراد العاملين فيه أو النظام المتبع.
- التدريب العلمي المستمر.

- دراسة مبادئ العلوم السلوكية وفنون العلاقات العامة وطرق كسب الآخرين.
- المعرفة الكافية بنظم الحاسوب ومكوناته ووظائفه.
- الإلمام بأساليب التدقيق الداخلي في ظل استخدام بيئة التشغيل الالكتروني.
- المعرفة الكافية في كيفية معالجة البيانات الكترونيا.
- أن يكون على دراية كافية بالتعامل مع شبكات المعلومات الدولية وكيفية الاستفادة منها.

2-2- الشروط المهنية:

-أن يؤدي عمله بموضوعية.

-أن يكون لديه مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي.

-بذل العناية المهنية المعقولة أثناء القيام بعمل التدقيق الداخلين ويجب أن يكون المدقق الداخلي على وعي باحتمالات الأخطاء والسهو، الضياع، عدم الفاعلية وتعارض المصالح. يجب أن يتمتع عمله بالسرية.

-فهم المواطن التي تتركز فيها صور الخداع باستخدام الحاسوب للتركيز عليها عند القيام بالتدقيق.

- يجب أن لا يكون متصيدا للأخطاء بل مساعدا على تصحيحها.
- يجب أن يكون حذرا تجاه الظروف والأنشطة الأكثر عرضة لمخالفة القوانين العامة والأنظمة.

2-3 الشروط الأخلاقية :

- الالتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني.
- أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين في المصرف.
- ويجب أن يكون مفهوما لدى المدقق الداخلي أن عمله لا يعني إكسابه مميزات على زملائه في الأقسام الأخرى، بل عليه أن يقوم بعمله في جو تسوده روح الإخاء والتعاون وذلك تحقيقا لمصلحة العمل.

3– نظام جيد للرقابة الداخلية :

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال :

- التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها.
- التحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد من جانب الموظفين .
- التحقق من حماية الأصول ووجودها.
- التحقق من الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد.
- التحقق من تحقيق أهداف العمليات والبرامج وفق ما هو مخطط لها.

4– نظام جيد للتقارير:

يجب تحديد أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير حيث تتميز التقارير الجيدة بأربعة خصائص وهي:

1–4 **المنفعة** : يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة، وقد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لمستخدميها لما تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات مستخدميها، لذلك يجب أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر ومفيد يحث المدراء على اتخاذ القرارات.

2–4 **الشكل الملائم** : يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات، ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حده.

3–4 **محددة الهوية** : التقرير الجيد يجب أن يشمل معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين) اسم المصرف، اسم القسم، (.....وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير.

4-4- الثبات : يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة وفترات زمنية ثابتة.[1]

المطلب السابع : خطة التدقيق الداخلي وإجراءاته في البنوك الجزائرية

الفرع الأول : خطة التدقيق الداخلي في المصارف

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد خطه واضحة للتدقيق بحيث تشمل كافة المهام الواجب انجازها خلال الفترة المحددة على أن تأخذ بالاعتبار ما يلي:

1- توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي، وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة، وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقا لطبيعة ودرجة مخاطر كل نشاط.

2- أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف.

3- أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة المصرف بكافة الدوائر والفروع.

4- تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالمصرف المستندة إلى درجة المخاطر .

5- مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية ودرجة المخاطر المتوقعة.

6- أن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح[2].

الفرع الثاني : إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، المنافسة الحادة، التي تؤثر على عوائد المنشآت المالية. وعند التدقيق في مصدر هذا

[1] القباني ، ثناء علي،السواح ، نادر شعبان إبراهيم ، (2006) ، " **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص ص 174 – 178 .

[2] إبراهيم رباح، إبراهيم المدهون، (2011)" **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة** "، مذكرة تخرج لشهادة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،فلسطين ، ص28.

الضعف، غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي :

1- تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية :

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية :

- ✓ المحافظة على تأمين العمليات.
- ✓ الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.
- ✓ التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

2- استعمال دليل الإجراءات :

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الأفراد و المسئولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

- ✓ إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسئولين لفائدته.
- ✓ أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

- ✓ الوضوح والشمولية في مضمونه.
- ✓ أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.
- ✓ يتم تنفيذه بإحكام.
- ✓ إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

3 – الفصل بين الوظائف :

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر الفصل بين كل من:

- ✓ مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.
- ✓ مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة.....الخ.
- ✓ مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

4– الموضوعية في الحسابات :

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فان البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية.

5– مراجعة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض.....الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة ، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

6– كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء :

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال:

- ✓ **تقدير النتائج**: والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.
- ✓ **تحسين النتائج**: فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

وانطلاقا من هذا فإن التدقيق مع مرور الزمن تحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالباً ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.[1]

– خاتمة الفصل الأول:

من خلال هدا الفصل يتبين الدور المهم والمسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي ، التي تبدأ بالتأكد من صحة سير العمل ومقارنة ما هو فعلي بما هو مخطط له، وانتهاءا بالمهام المستحدثة في عملية التدقيق الداخلي ، من حيث إدارة المخاطر والتأكد من مدى استمرارية المؤسسة ، مرورا بواجباته في الحفاظ على مقدرات المنشاة ، ومتابعة توفير الأسس اللازمة لإنشاء نظام رقابة داخلية فعال.

ويتضح أهمية وعظم الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في البنوك ،وتبرز أهمية هدا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للبنوك عن المؤسسات الأخرى ،والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية ،فضلا عما تتميز به من طبيعة معاملاتها الالكترونية ،ولتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهامه في البنك يجب أن تتوفر لديه الخبرة والدراية الكافية حول طبيعة العمل المصرفي ووضع الخطط التي تمكنه من أداء واجباته بغرض تحسين أداء الإدارات المختلفة في المصرف.

وبدلك ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في البنوك لما له من اثر كبير على سير العمل داخله، وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه، والحفاظ على القيمة السوقية للسهم.

[1] صبايحي نوال ، بغدود راضية ، (2012)،" الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان "**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** " ، جامعة البويرة ، الجزائر، ص ص 7- 9 .

مقدمة الفصل :

تواجه العديد من البنوك عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها ، لذاك يجب التعامل مع هذه المخاطر بألية مناسبة ، و لتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر و إعداد التقارير عنها ،بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة العليا من أجل تحديد وقياس و متابعة كافة المخاطر ذات الصلة .

كما أن هناك دور مهم للمدقق الداخلي من خلال تقديم المشورة و النصح للإدارة في مجال تقييم و إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ولا بد من وجود تنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة و إدارة المخاطر للوصول إلى تحقيق الأهداف المصرفية.

و يشمل هذا الفصل على مبحثين سيتم في المبحث الأول تناول إدارة المخاطر البنكية مفهومها و أنواعها و مهامها و مقوماتها الأساسية ، ومن ثم التطرق إلى منهج عملها ، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية من خلال التطرق إلى الدور الهام الذي يقوم به المدقق الداخلي و إدارة المخاطر البنكية و التنسيق بينه و بين إدارة المخاطر .

المبحث الأول : إدارة المخاطر البنكية

تمهيد :

ممّا لا يخفى على أحد أنّ قطاع المصارف يحتل مكانًا متميزا داخل القطاع المالي ، من أقدم المؤسسات المالية و أكثرها انتشارا ، فضلا عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات ، و بالتالي بحركة النقود في الدولة و التي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي ,الأمر الذي يجعل هذه البنوك من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر، نظرا لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه ، وإنما تتعامل مع النقود إقراضا و اقتراضا ، و بهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية، ولأن النقود كقوة شرائية تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محليًا و عالميًا .

ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل على تلاقي المخاطر، بل أصبح لزاما عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر و ليس تجنبها.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول : مفهوم المخاطرة

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة, و اختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث, و الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه, و للزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة من محل الدراسة، و على الرغم من اختلاف الآراء الرّامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض من هذه التعاريف كما يلي :

حسب أحد الكتب المخاطرة هي :

" ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية, وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين" .[1]

و يعرفها {WEBSTER }المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة .[2]

حسب هذا التعريف فإن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط القرارات المستقبلية, و هذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه .

كما عرفها { BETY } وزملائه المخاطرة أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.[3]

و يعرفها كاتب أخر على أنها " هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الإستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له ".[4]

ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي: "تعرف المخاطرة بأنها إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين {AUDITEUR} و المدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الأثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على تأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ استراتيجياته.

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، (1986) ، " **التأمين الدولي**" الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، القاهرة ، ص 24.

[2] طارق عبد العال حماد ، (2000) ، "**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية المكتب العربي**" ، القاهرة ، ص 260

[3] منير إبراهيم الهندي ، (1999) ، " **الإدارة المالية**" مدخل تحليلي معاصر, المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، ط4 ، ص 440.

[4] محمد صالح الحناوي ، (1999) ،" **الإدارة المالية والتمويل**" ، كلية التجارة،جامعة عين شمس ، القاهرة، ص 230.

و عرف معهد المدققين الدّاخليين الأمريكي المخاطر بأنها :

" هي إحتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، و تقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، و درجة إحتمال حدوثها" .[1]

كما عرّفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها :

" إحتمال حصول خسارة إمّا بشكل غير مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته, حيث أن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الإستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، و تحد من قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في بنية الأعمال المصرفية من جهة أخرى ".[2]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك العديد من العوامل التي تركت أثارا مهمة في المخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها :

1- التغييرات النظمية و المصرفية و الإشرافية :

قامت العديد من الدول و التنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها, و المحافظة, ومثال ذلك ما قامت به إتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف و كيفية قياسها و الإشراف عليها .

[1] The Institute Of Internal Auditors IIA, (2010),"**standars for the professional practice of internal audit (standars)**" ,P19.

[2] Financial Services Roundtable ,op.cit. , june, 1999, P5.

2- عدم إستقرار العوامل الخارجية :

أدّى عدم إستقرار الأسواق العالمية و عدم الإستقرار المستمر لأسعار الفوائد و أسعار صرف العملات و إبتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا, مثل مخاطر التسعير و مخاطر السياسة و سعر الفائدة

3- المنافسة :

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار, و هذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل إكتساب العملاء أدى إلى إزدياد المخاطر, و مثال ذلك المخاطر الإئتمائية.

4- التطورات التكنولوجية :

و التي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل المصرفي في نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها, و إدارتها بطريقة أفضل, م لكن نجم عن ذلك أيضا أثار سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الإلكترونية .[1]

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر وأنواعها

الفرع الأول: أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

لما كان العمل المصرفي بطبيعته يتعرض إلى مخاطر عالية بسبب إعتماده على أموال المودعين, و هي أموال تعتبر من الناحية القانونية أموال الغير مما يستوجب الأمر بذل العناية اللازمة للمحافظة عليها, من خلال توظيفها في مجالات تحقيق العوائد المصرفية من ناحية و توفر السيولة و الأمان لهذه الأموال من ناحية أخرى, لذلك كله يتعين على الإدارة المصرفية بذل العناية اللازمة لتحديد و تقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياته المختلفة ومنها :

[1] عقل ، مفلح ، 2006 ، " **وجهات نظر مصرفية** "، الجزء الثاني ، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن ، ص 260

1- المخاطر المالية :

1-1- المخاطر الإنتمائية :

تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته و يرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول, و تشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض و السندات و البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الإعتمادات المستندية .

و تتحقق المخاطر الإنتمائية نتيجة لعوامل خارجية و عوامل داخلية منها :

1-1-1 العوامل الخارجية :

- تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كإتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل .

1-1-2 العوامل الداخلية :

- ✓ ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي .
- ✓ عدم توفر سياسة إئتمائية رشيدة .
- ✓ ضعف سياسات التسعير .
- ✓ فعف إجراءات متابعة المخاطر و الرقابة عليها .[1]

[1] حسين بلعجوز، بوقرة رابح ، (2010) ،" **إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** " ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص4.

1-2- مخاطر السيولة :

هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملاته للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاطا غير إعتياديا في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة. [1]

وتقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في المصرف على مجلس إدارته و الإدارة العليا و بالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الإعتبار النشاطات داخل الميزانية و كذلك النشاطات خارج الميزانية .[2]

1-3- مخاطر السوق :

و تتجسد في مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات الغير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية ، أي عندما تتحرك أسعار هذه الأدوات في غير صالح المصرف .[3]

و تنقسم مخاطر السوق إلى :

1-3-1- مخاطر سعر الفائدة : وتنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة ممّا قد يؤذي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل من الإلتزامات و الأصول، و تتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي :

- الوقوف على معدّلات تكلفة الإلتزامات و معدّلات العائد على الأصول.

[1] الخطيب، سمير، (2005) ،" **قياس و إدارة المخاطر بالمصارف** " ، منشأة المعارف، مصر ، ص 211 .

[2] الكرانسة، إبراهيم ، (2006) ، " **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على المصارف و إدارة المخاطر**" صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، ص 38.

[3] إبراهيم، إيهاب نظمي ، (2009) ،" **التدقيق القائم على مخاطر أعمال** " ، مكتبة مجتمع عربي ، عمان ، ص 113.

- تحقيق مقدار الفجوة بين الأصول و الإلتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير و مدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

1-3-2 – مخاطر أسعار الصرف :

هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي و التقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتمادا على أسعار صرف متغيرة و متقلبة و بالتالي تأثيرها على قيم كل الموجود و المطلوبات و على الوضع التنافسي للمصرف، و التي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة.

1-3-3 – مخاطر أسعار الأوراق المالية :

هي مخاطر إحتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات و الأسهم و السلع.[1]

2- المخاطر التشغيلية :

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الدّاخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة غلى تغطية حجم العمل أو عدم ملائمته الإجراءات و الضوابط كالخسائر الناتجة عن الإختلاس و مخالفة أنظمة الرقابة و الكوارث الطبيعية .

[1] الخطيب ، سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

3- مخاطر الأعمال:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجال عملها ، أهمّها :

3-1 المخاطر الإقتصادية :

وهي المخاطر الناشئة عن التغير في العوامل الإقتصادية مثل العرض و الطلب و عوامل السوق، و سوق العمالة ، و الأسواق البديلة ....إلخ .

3-2 المخاطر السياسية :

وهي تلك المخاطر الناشئة عن التغير في السياسة الداخلية أو الخارجية بحيث تتعرض المصارف لتجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية أو مصادرتها في حالة التغير في السياسات الحكومية لتلك البلدان .

3-3 مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية :

أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى إستخدام التكنولوجية الحديثة و برامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها و تقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائها، ممّا نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالإحتيال و الدخول في غير المرخص لحسابات العملاء و غيرها من المخاطر.

3-4 مخاطر التضخم :

وهي المخاطر الناتجة عن إنخفاض القيمة الحقيقية للموجود و الأصول الإستثمارية بسبب إنخفاض قوتها الشرائية و يمكن التعبير عنها بأنها المخاطر الناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التغيرات في المستوى العام للأسعار.[1]

3-5 المخاطر القانونية :

وتنشأ هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررّة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية ، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الإتفاقات المبرمة.

3-6 المخاطر الاستراتيجية :

هي المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم إتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤذي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فإن المخاطر الإستراتجية تكون على مستويين:

3-6-1 /مخاطر المستوى الكلي : وهي المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.

3-6-2 /مخاطر على مستوى الأنشطة : وهي المخاطر الناجمة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.

[1] ابراهيم ، ايهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص114.

3-7- مخاطر السّمعة :

و هي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه و التي تعكس صورة سلبية عن المصرف و أدائه و علاقته مع عملائه و الجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف و نشاطه[1].

ممّا سبق ندرك مدى المخاطر المحدقة بالمصارف، و مدى الحاجة إلى وجود نظام متكامل للتخفيف من هذه المخاطر و إدارتها، لذلك يتعين أن تقوم إدارة المخاطر في البنك بقياس حجم الإنكشاف الكلّي الذي يواجهه البنك نتيجة المخاطر السابقة و يكون ذلك من خلال أنظمة داخلية متطورة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح إمكانية قياس المخاطر و تحديدها لكل نوع من أنواع الأنشطة المختلفة .

الفرع الثاني : أصناف المخاطر التي تتعرض لها المصارف

– أصناف المخاطر :

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من حيث تأثيرها على القطاعات الإقتصادية إلى مخاطر نظامية و يطلق عليها { مخاطر السوق } و مخاطر غير نظامية.

1– المخاطر النظامية { مخاطر السوق }:

و هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الإقتصادية نتيجة لتغير الظروف الإقتصادية و السياسية العامة و هذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق بحيث لا يمكن تجنبها بالتنويع ، فالتنوع الإستثماري يمكن أن يخفف منه

[1] الخطيب ، سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 247- 248.

لكنه لا يمثل حلا جذريا لمواجهتها، حيث لا يمكن التخلص من هذه المخاطر أو تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات و يتبع لها : – مخاطر التضخم و الكساد ، مخاطر تغير أسعار الفائدة ، مخاطر أسعار الصرف ، المخاطر السياسية و المالية و الإقتصادية .

2– المخاطر الغير نظامية :

ونعني بها المخاطر التي تتعرض لها منشأة معينة أو قطاع معيّن دون الأخر دون أن ينعكس تأثيرها على باقي المنشأت ، و هذه المخاطر يمكن تقليلها بالتنويع.[1]

حيث يجب هنا تنويع الاستثمارات و إدارتها بكفاءة عالية ومنها على سبيل المثال :

– مخاطر التمويل ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيل .

تصنف المخاطر من حيث مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر إلى :

1- المخاطر المتوقعة :

من أمثلتها مخاطر الإئتمان و التي تقوم المصارف بالتحوط لها من خلال تقييمها بالشكل الصحيح و ضبطها من خلال أنظمة الضبط الدّاخلي و تتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل كبير و حجم الخسائر المترتب عنها منخفض و يكون الخطر الناشئ عنها على المستوى الداخلي للمصرف و لا يتم عادة الإفصاح عنها .

[1] شاهين علي عبد الله ، (2005) ، " **إدارة مخاطر التمويل و الإستثمار في المصارف** "، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول { الإستثمار و التمويل في فلسطين } ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، ص 4 .

2- المخاطر الغير متوقعة :

و هي تمثل أعلى مستوى مخاطرة ممكن أن تتحمله المصارف و يتم التحوط لها من خلال رأس المال و تتصف هذه المخاطر بتكرارها بشكل أقل نسبيا و حجم الخسائر المترتبة عنها أكبر من الخسائر المترتبة عن المخاطر المتوقعة و تحدث عادة بسبب خلل في أنظمة الضبط الدّاخلي أو أحداث خارجية و يتم الإفصاح عن هذه المخاطر.

3- المخاطر الاستثنائية :

وهي تلك التي تتعدى الحد الأعلى الممكن تحمله من المخاطر غير المتوقعة وقد تؤدي إلى احتمالية وصول المصرف إلى مرحلة التعثر المالي أو الإفلاس وتتصف بقلة الحدوث نسبيا وحجم الخسائر تكون كبيرة جدا بشكل لا يكفي راس المال المصرف لتغطيتها.[1]

ويمكن تصنيف المخاطر تبعا للعوامل التي تؤدي الى حدوثها وهي :

1- **العوامل الداخلية** : وينتج عنها مخاطر مثل مخاطر السيولة والتدفق النقدي ونظم المعلومات وغيرها من المخاطر.

2- **العوامل الخارجية** : وينتج عنها مخاطر مثل المخاطر الائتمانية والاستراتيجية وغيرها ، وهناك بعض المخاطر تكون نتيجة مشتركة لعوامل داخلية وخارجية.[2]

[1] شادي صالح البجيرمي ، (2011) ، " **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ، ص26.

[2] The institute of risk management a risk management standard , 2002 , p 02.

المطلب الثالث: مفهوم إدارة المخاطر ومهامها

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

عرف William and Henze إدارة المخاطر على أنها " تقليل الأثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها " .

" وانه عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل أمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى " .[1]

وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هده المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع " .[2]

في عام 2004 قدمت لجنة (COSO) بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع وعرف إدارة المخاطر بأنها:

" عملية تنفيذ بواسطة مجلس الإدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف التالية:

1- الاستراتيجية : الأهداف وفعالية استخدام الموارد.

2- العمليات : كفاءة وفعالية استخدام الموارد.

3- التقارير : الاعتماد على التقارير.

[1] حماد ، طارق عبد العال ، (2007) ، " **إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – مصارف)** "، ط1 ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ص 146.

[2] الراوي ، خالد وهيب ، (2009) ، " **إدارة المخاطر المالية** " ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ص10.

4- الادعان : ادعان القوانين والأنظمة المطبقة.

كما عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف " .[1]

عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي: "هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

1- فهم المخاطر.

2- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

3- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

4- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

5- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

6- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

7- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.[2]

وحددت مكونات إدارة المخاطر من وجهة (kinney 2003) تتمثل هده المكونات في :

- ✓ البيئة – تحديد الأحداث – تقييم المخاطر – الاستجابة للمخاطر .
- ✓ أنشطة الرقابة .

[1] احمد حلمي جمعة ، (2009) ، " **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث** " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ص 96- 97 .

[2] شادي بجيرمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

✓ الاتصال والمعلومات المراقبة[1].

الشكل رقم (5) : إدارة المخاطر تتطلب دورة من الضوابط المستمرة تكون وقائية واكتشافيه وتصحيحية

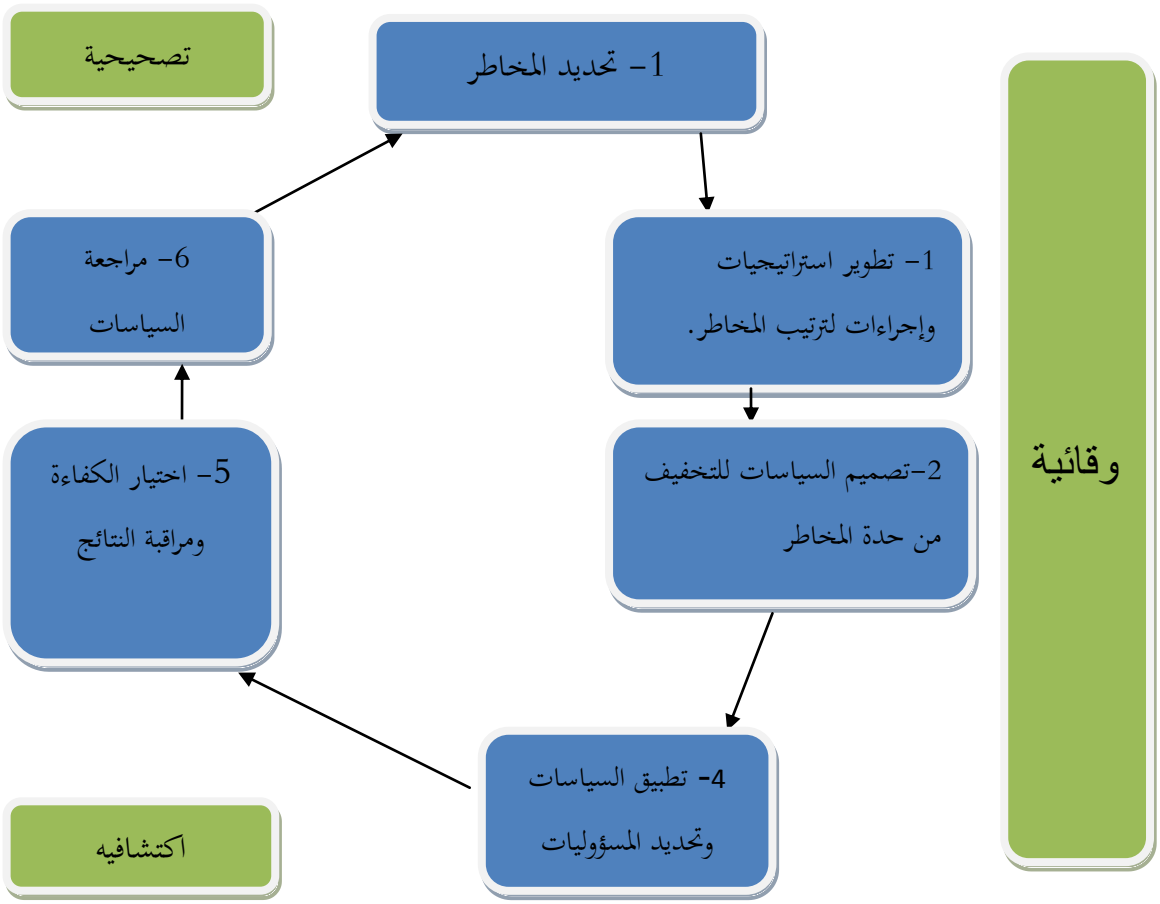

المصدر : المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية- سنابل، 2003 ، ص39.

[1] فريدة مفتاح ، مفتاح صالح ، يومي 11 و 12 أكتوبر (2010)، " **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** " ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر ، جامعة سكيكدة ، ص 04.

الفرع الثاني : مهام إدارة المخاطر

قسم إدارة المخاطرهو وظيفة مستقلة في المؤسسة يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة ، هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة.

كما يعتبر مجلس الإدارة المسئول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه .[1]

- ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي :

1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.

2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

3- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

4- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

5- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.

6- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.

7- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

[1] The Institute Of Internal Auditors , IIA, (2009) , position paper : **the rôle of internal auditing in companies – wide risk management** " , USA , p 02.

8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة[1].

المطلب الرابع : الوظائف والأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك

الفرع الأول : الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك

هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من اجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي تستعرض أهمها :

1- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.

2- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف.

3- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.

4- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هده المخاطر مع الاخد بالاعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة.

5- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول.

6- مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.

7- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

8- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

[1] الراوي ، خالد وهيب ، (2011) ، " **إدارة المخاطر المالية** " ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص15.

9- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.[1]

الفرع الثاني : أهداف إدارة المخاطر في البنوك

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف ، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى:

1- **استقرار الأرباح أو المكاسب** :حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

2- **استمرارية النمو** :عندما يكون النمو هدفاً تنظيميا هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف.

3- **تعظيم قيمة المصرف** :تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.[2]

[1] الخطيب ، سمير ، (2005) ، " **قياس وإدارة المخاطر في البنوك** " ، ط1 ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، القاهرة ، ص18.

[2] حماد ، طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

المطلب الخامس : منهج عمل إدارة المخاطر والمقومات الأساسية لها في البنوك

الفرع الأول : منهج عملية إدارة المخاطر

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح " إدارة المخاطر "يشير إلى العملية التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية منشأة للحد من المخاطر المحيطة بأنشطتها المختلفة، وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي وعملي تستطيع من خلاله هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر وهذا هو المقصود من مصطلح " إدارة المخاطر."

ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات : "الإطار العام لإدارة المخاطر" وقد تعددت آراء الباحثين المختلفين حول تحديد هذه الخطوات نذكر أهمها:

1- تحديد المخاطر من أجل إدارة المخاطر : لابد أن نقوم أولا بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي عليها عدة مخاطر .على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من هذه المخاطر في حالة منح قرض يهو :مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

- إن عملية تحديد المخاطر يجب أن تتصف بالاستمرارية ويجب أن يتم فهم كافة المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى كل نشاط.

2- قياس المخاطر بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط ، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة و هي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، و القياس الصحيح كل وه الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث ن أ هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4- مراقبة المخاطر على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه[1].

واعتبر باحث آخر عملية إدارة المخاطر بأنها عملية منطقية ومنهجية تطبق أساليب وإجراءات متعلقة بالبنود ذات العلاقة بالمخاطر وهذا يتضمن :

1- إنشاء نطاق إدارة المخاطر.

2- التحديد والتحليل للمخاطر المرتبطة بأي نشاع أو عملية أو وظيفة أو مشروع أو منتج أو خدمة أو أصل داخل المنشأة.

3- التقييم والمعالجة للمخاطر المرتبطة بأي نشاط أو عملية أو وظيفة أو مشروع أو منتج أو خدمة أو أصل داخل المنشأة.

4- المتابعة والمراجعة المستمرة لإدارة المخاطر.

5- الاتصال والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع التسجيل والإبلاغ (التقارير)على النحو المناسب.[2]

[1] الكراسنة ، ابراهيم ،(2006) ، " **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر** " ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ص 42-44 .

[2] حماد ، طارق عبد العال ، (2001) ، " **تقييم أداء المصارف التجارية وتحليل العائد والمخاطرة** " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ج 3 ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص 52.

الفرع الثاني : المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسة التالية:

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا :

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها .كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا ، خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر[1].

والى جانب ذلك، يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول .وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك.

[1] الكراسنة ، ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص44 .

ومن الضروري أن تغطي هذه الخطط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق الأصول مع الخصوم ، وكيفية تغطيتها، وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر.[1]

2 –**كفاية السياسات والحدود :**

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف .كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلا غ عنها والتحكم فيها . ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة المصارف .

3– كفاية أنظمة الضبط :

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المصرف يجب أن يكون حاسما بالنسبة لضمان حسن سير أعمال المصرف على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. – إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف، وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل.[2]

4– **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات :**

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت

[1] خان ، طارق ، احمد وغيره ، " ترجمة احمد وعثمان ، (2003) ، " **إدارة المخاطر تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية** " ، المصرف الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية ، ص 36.

[2] الكراسنة ، ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

المناسب حول أوضاع المصرف المالية، كما يجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المصرف ودرجة التقنية في نشاطاته .مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، وقائمة بالديون تحت المراقبة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها . لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.[1]

مما سبق يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، ومدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، فلا يمكن أن يتجنب المصرف المخاطر وإنما يمكنه التحكم بها وإدارتها بما يخدم مصلحة العمل والمحافظة على استمراريته ، على أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر.

[1] خان واحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تمهيد :

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لا بد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل المصرف، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر وكيفية الاستجابة لها، والمدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر المصرفية ، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شانها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهد فيها أسواق المال انهيارات كبيرة وإعلان العديد من المؤسسات الإفلاس.

المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر والعلاقة بينهما

الفرع الأول : دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسة تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي :

1- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.

2- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

وأشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:

1- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.

2- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.

3- تقييم عمليات إدارة المخاطر.

4- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسة.

5- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسة.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر، وهي:

1- الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.

2- البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.

3- تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح.

4- مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.

5- مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.

6- المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.

7- التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.

8- تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.

9- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.

10- إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.

11- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر

12- توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.

13- التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.

14- تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.

أما الأدوار التي يجب أن يتجنبها المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فإن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشارياً لمساعدة المصرف في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي:

1- تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.

2- الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.

3- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.

4- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.

5- المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.

6- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.[1]

الشكل رقم (5) : الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف[1]

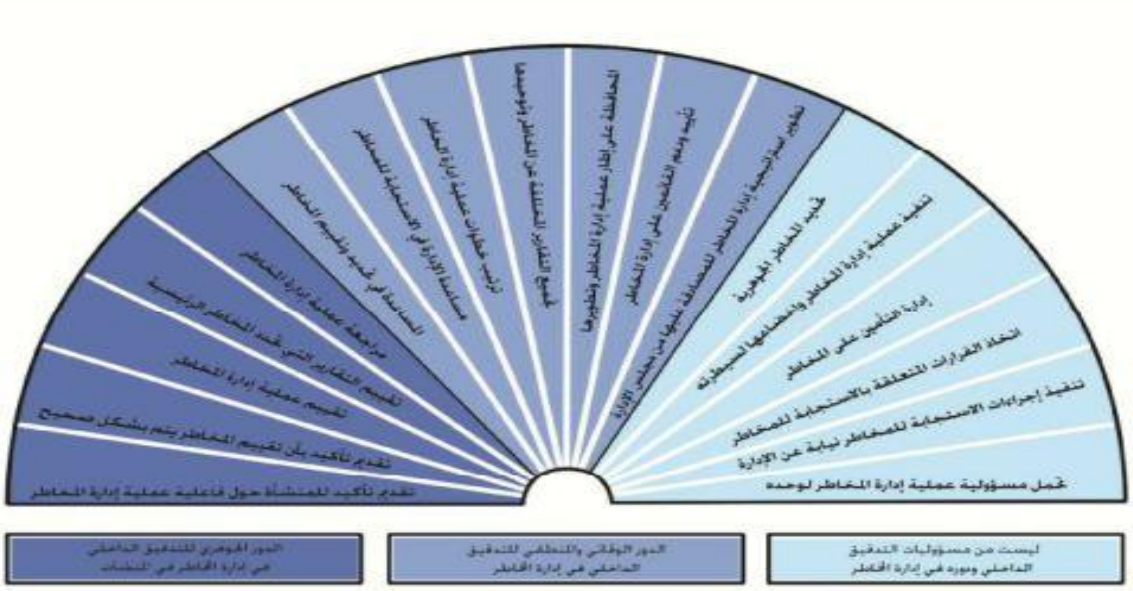

- **Source** : the Institute of internal auditors , op cit , 2009 , p04

الفرع الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية:

1- مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61-62.

للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

2-مرحلة التنفيذ :

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3-مرحلة أوراق العمل :

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

4-مرحلة إعداد تقرير التدقيق :

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وتجنبها.

5- مرحلة المتابعة :

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر و تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر وإدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق

الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.[1]

المطلب الثاني : حماية استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر

1- استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر:

يعتبر المدقق الداخلي أحد أركان نظام الرقابة الداخلية في المنشأة فهو يعمل على خدمة الإدارة للتأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، لذا فيجب المحافظة على استقلاليته من خلال الأمور التالية:

1-1 ينبغي المعرفة بأن عملية إدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة وليست من مسؤوليات المدقق.

2-1 أن يتم توثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي ومهامه في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق.

3-1 يجب أن يتجنب المدقق الداخلي القيام بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.

4-1 يجب على المدقق الداخلي ألا يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر إنما عليه أن يقدم النصائح، لدعم قرارات الإدارة المناسبة و تحدي قرارات الإدارة غير المناسبة.

5-1 .ينبغي على المدقق الداخلي تجنب تقديم ضمانات موضوعية بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسئولا عنها أو شارك بالإشراف عليها.

6-1 يجب على المدقق الداخلي أن يبين أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر هي مهام استشارية وليست تنفيذية.

[1] مرابطي نوال، (2013) ، "**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** "، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص18.

المطلب الثالث : استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي

1- استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي :

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين. فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في المصرف، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المصرف.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها، أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي :

التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط ، والمراقبة.فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما.[1]

المطلب الرابع : التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية

1- التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر:

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر في المصرف، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للمصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المصرف، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر .فتعد إدارة المخاطر

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48- 50.

مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.[1]

المطلب الخامس: تدقيق إدارة المخاطر ومراحله

الفرع الأول : تدقيق عمليات إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم .ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة.

الفرع الثاني : مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية:

1- مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف

[1] The Institute of internal auditors ,(2009) ,"**IIA position paper : the rôle of internal auditing in entreprise-wide risk management**", USA, p10.

تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

2- التعرف وتقييم التعرض للخسارة :

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

3- تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض: بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

4- تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة :

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة[1].

[1] حماد ، طارق عبد العال، (2007) ، "**إدارة المخاطر(أفراد ، إدارات، شركات، مصارف)**"، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر) ، ص120-123.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وتشل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:
- تقييم وموثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
- تقييم فعالية وكفاءة العمليات.
- تقييم مدى حماية الأصول.
- تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:

- الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية.
- إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة.
- مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج : يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراء تغيرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة .

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.[1]

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سبق ذكره ، ص52 - 53

الشكل رقم (7) : دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر :

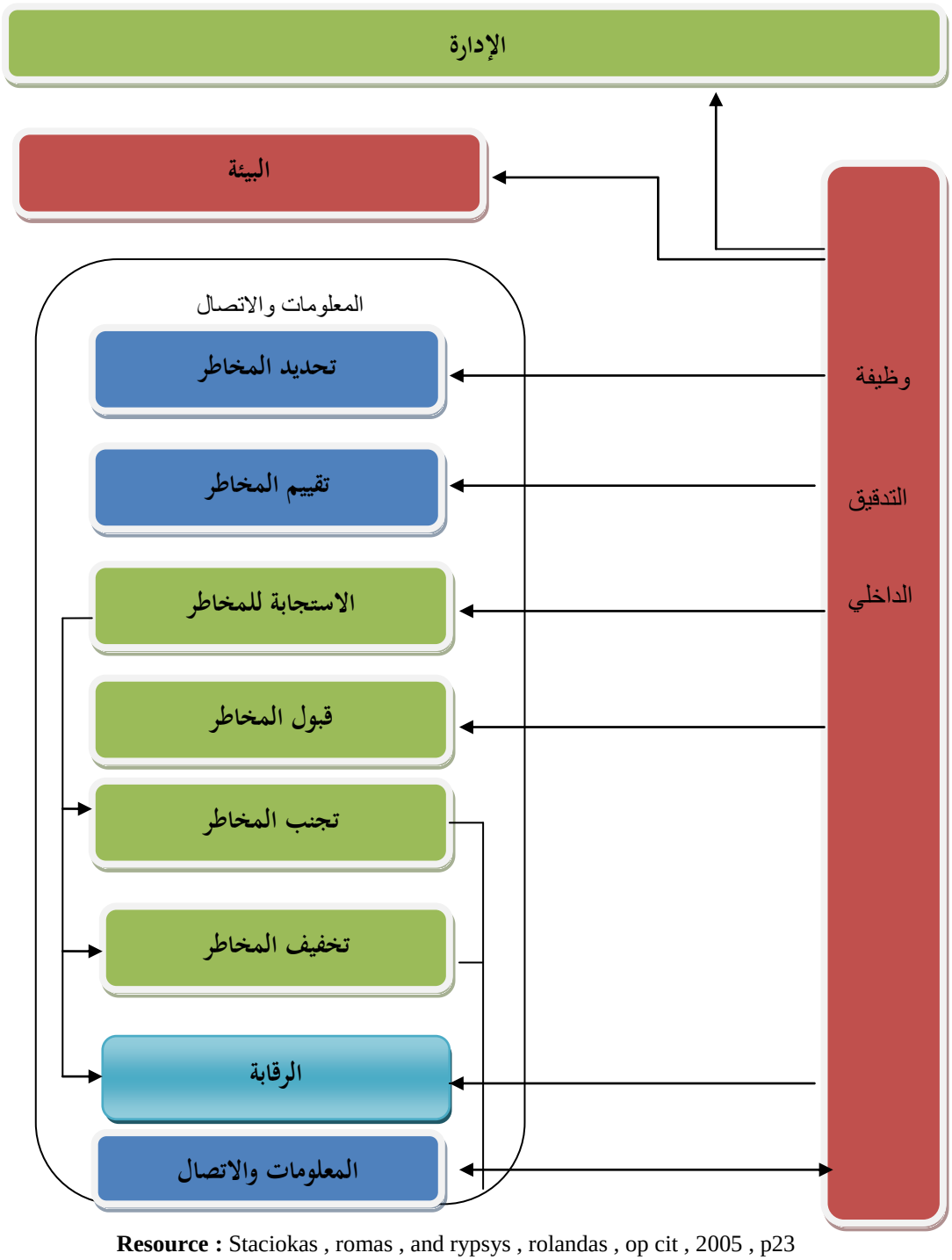

Resource : Staciokas , romas , and rypsys , rolandas , op cit , 2005 , p23

– خلاصة الفصل الثاني :

يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، ومدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، فلا يمكن أن يتجنب المصرف المخاطر وإنما يمكنه التحكم بها وإدارتها بما يخدم مصلحة العمل والمحافظة على استمراريته، على أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هده البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر.

ويتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مكلتا الوظيفتين يكمل بعضهما بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم ، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد العينة ومجتمعها ، وكذلك الأداة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

تمهيد:

بعد التطرق إلى التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر من الجانب النظري،سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذلك من خلال وصف منهج الدراسة والأفراد ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، ويتضمن كذلك وصفا للإجراءات في تقنين الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في تحليل الدراسة .التي قمنا بها.

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات

المطلب الأول : منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك– دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مستغانم ، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسين في جمع البيانات، وهما:

الفرع الأول : مصادر البيانات الأولية

وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني : مصادر البيانات الثانوية

وتمثلت هذه المصادر في الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ومراجعتها، والتي تتعلق بدراسة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك (دراسات سابقة حول البنوك الجزائرية)، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، والتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

المطلب الثاني : عينة وأدوات الدراسة

جدول رقم (3) :توزيع الاستبانات على البنوك العاملة في ولاية مستغانم

المصرف	عدد الفروع	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
بنك التنمية المحلية	3	15	13
البنك الخارجي الجزائري	2	06	05
البنك الوطني الجزائري	2	09	09
البنك الزراعي والتنمية الريفية	2	15	12
مجموع الفروع	9	45	39

المصدر : من اعداد الطالب من خلال مخرجات SPSS

الفرع الأول : عينة الدراسة

شملت دراستنا عينة من البنوك المتمثلة في:

1/ بنك التنمية المحلية (BDL):

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب مرسوم رقم **85–85** المؤرخ في 30 أفريل 1985. أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي. وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري (500.000.000 دج). باشر عمله في جويلية 1985 وهو مؤسسة مالية عمومية ملك للدولة، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع. ومدة حياة هذا البنك هي 99 سنة من تاريخ ترقيمه في السجل التجاري.

فبنك التنمية المحلية هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتوفير، الإقراض، الضمانات والخدمات المتنوعة. لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة والمحلية، فيمنحها قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل عملياتها الاقتصادية (استيراد وتصدير) إضافة إلى خدماته الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل.

2/ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (BADR B)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106.82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك لهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري

والحرف التقليدية في الأرياف لذلك فهو يحتل مكانة متميزة في الهيكل المصرفي الجزائري، ومن مهامه :تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

3/ البنك الوطني الجزائري (BNA) :

تأسس بالمرسوم رقم 66- 178 الصادر في 1999/06/13 ويمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي :

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الإعتمادات المستندية.
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982 ، حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية.
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية.

4/ تعريف البنك الجزائري الخارجي : (BEA)

أنشئ البنك الجزائري الخارجي في01/10/1967 ، بأمر رقم 204/67 عرف هذا الأخير عدة مراحل، فكان الدور الأول الذي أنشئ لأجله هو التسهيل والتطوير في إطار التخطيط الوطني للعلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع باقي دول العالم ومع التغيرات والتحولات التي اتخذتها الدولة خلال الثمانينات.

وهو بنك مكلف بتسوية العمليات بين الدولة والعالم الخارجي، ومن أهدافه الأساسية هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك بتقديم خدمات مصرفية أو خلق النقود، ويعتمد البنك الجزائري الخارجي على الأموال التي حصلت من الغير في شكل ودائع.

الفرع الثاني : أدوات الدراسة

أدوات الدراسة :اعتمدنا في دراستنا على:

1– المقابلة : حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

2– الملاحظة : بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة من الدراسة البنوك (BDL BEA, BADR).

3– الاستبيان :

- تم إ عداد الاستبيان من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات· .
- توزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول : يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات.

الجزء الثاني : تناولنا فيه دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية على عينة من البنوك المتواجدة في ولاية مستغانم وتقسيمه إلى أربع محاوركما يلي:

المحور الأول : حول حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المصرفية على مستوى عينة الدراسة ويتكون من 12 فقرة.

المحور الثاني : تناولنا فيه كيف يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تعيل إدارة المخاطر في البنوك (عينة الدراسة)، ويتكون من 08 فقرات.

المحور الثالث : مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر البنكية ، ويتكون من 8 فقرات.

المحور الرابع : كيفية مساعدة نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها. وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 3 إجابات " **أوافق**" **"لا أوافق" " محايد"** .

المطلب الثالث :تحليل الاحصائيات

الفرع الأول :أسلوب التدقيق في البنوك

إن أسلوب التدقيق في البنوك تطبق على جميع التحقيقات والنصوص الخاصة بكل مهام التدقيق والتي تهدف إلى التأكد من مصداقية وصحة المعلومات في المؤسسة ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد وقياس المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر.

وتتمثل مراحل التدقيق في:

1- اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المؤسسة من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخص البنوك وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة.

2- تحديد أهداف المهمة المتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل المخاطر المصرفية وزيادة قيمة المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية وحماية أصول المؤسسة.

3- تحديد العمليات الأكثر عرضة للخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر.

4- إعداد برنامج وخطة للتحقيق والتدقيق الواجب إنجازها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

4-1 أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الأنشطة.

4-2 مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية، وبعد إعداد الخطة يتم الموافقة عليها من طرف لجنة التدقيق.

5 – تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق الداخلي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة، فعلى سبيل المثال قد يقوم المدقق ب:

1- استجواب الأفراد المعينة .

2- اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

وتتمثل مراحل تنفيذ التدقيق في ثلاث مراحل:

1- تدقيق المعطيات المالية والإحصائية .

2- تدقيق عمليات التسيير

3- التدقيق الإداري

وبعدما يتم تنفيذ خطة المراجعة سيكون باستطاعة المدقق أن يحكم نهائيا على فعالية نظام الرقابة، أي يستطيع أن يميز بين مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعده في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والاستشارة للإدارة العليا ويتم هذا من خلال إعداد تقرير المدقق طيلة فترة المهمة حيث يتميز بالدقة مع عرض كل الأدلة التي تثبت حكم وتقدير المراجع لكفاءة نظام الرقابة والأهداف المسطرة لها.

ونشير إلى أن هذا التقرير يخضع لمبادئ ومعايير معمول بها لدى كل المدققين (**معايير التدقيق الداخلي**).

وكخطوة شامل للتدقيق الذي قام به أخيرة وبعد الاجتماع النهائي الذي يتم فيه مناقشة جميع النقاط التي ذكرت في تقرير المراجعة يمكن للمدقق أن يشرع في كتابة التقرير النهائي لمهمته ويصبح وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي على نقاط مهمة تفيد كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

أما عن شكل التقرير، فعموما يبنى على النحو التالي:

1- صفحة أو مستند الإرسال .

2- فهرس، مقدمة، خلاصة .

3- نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات .

4- الخاتمة : خطة التدقيق المتبعة والتدخلات ، الملاحق.

الفرع الثاني : تحليل نتائج الاستبيان

يتم في هذا الجزء استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التحليل الإحصائي، حيث تم توزيع (45) استبانة على جميع أفراد عينة الدراسة وتم استرجاع (39) أي نسبة الاستجابة بلغت (86.7) %.

لقد قام الباحث بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبانة، للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS. v .22). وذلك على اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر من الأدوات الهامة والمتقدمة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحليل بيانات الأبحاث العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية [1]، ومن اجل التعامل مع إجابات أفراد العينة، و الوصول إلى نتائج تجيبنا عن الإشكاليات الجزئية واختبار فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على الأساليب والأدوات الإحصائية التالية :

[1] شاكر ، جمال محمد ، (2005) ، " **المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS** " ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 59.

1- **الأساليب الإحصائية الوصفية** (**Descriptive Methods**) والمتمثلة في :

- المتوسطات الحسابية : (Means) لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- الانحرافات المعيارية : (Standard deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.

2- **الأساليب الإحصائية الاستدلالية** (**Inferential Methods**) والمتمثلة ب :

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار كولوجروف– سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار مان ويتني (T) لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي".
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

و قام الباحث بالاعتماد على قيم (T) لإجابات المجتمع ودلك للتعليق على النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الرابع : ثبات أداة الدراسة

– اختبار الثبات (درجة المصداقية) : ألفا كرونباخ

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هده الاستبانة نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، آو بعبارة أخرى ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة .وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات الاستبانة، حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الجدول (04).

جدول رقم (04) : معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر على مستوى البنوك (عينة الدراسة).	**9**	0.888
الثاني	مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.	**7**	0.875
الثالث	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة لولاية مستغانم.	**8**	0.900
الرابع	مساعدة نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.	**15**	0.885
	مجموع الفقرات	**39**	**0.894**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج (SPSS)

وكما هو واضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (04) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ جيدة لكل فرضية من فرضيات الاستبانة ، كذلك إن قيمة معامل ألفا لجميع فرضيات الاستبانة كانت (0.894) وهدا يعني أن معامل الثبات مرتفع وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع ، وبدلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الخامس: خصائص وسمات عينة الدراسة

المعلومات الشخصية :

1- الجنس :

جدول رقم (05)

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	26	% 66.7
أنثى	13	% 33.3
المجموع	39	% 100

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

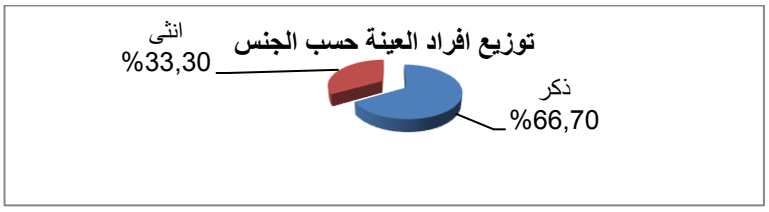

-المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

بلغ عدد المدققين من الذكور ما نسبته 66.7 % من مجموع العينة الكلي والتي بلغت 39 عينة، أما بالنسبة للإناث فقد بلغ 33.3 % من المجموع الكلي وهدا لعمل التدقيق الذي يحتاج إلى خبرة ودورات تكوين المكتسب عند الذكور بنسبة كبيرة وهدا بشهادة المدققين في جميع عينة الدراسة وهدا ما وضحه الشكل .

2- الفئة العمرية : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

جدول رقم (06)

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	8	% 20.5
ما بين 30 و 40 سنة	20	% 51.3
أكثر من 40 سنة	11	% 28.2
المجموع	39	% 100

شكل رقم (08)

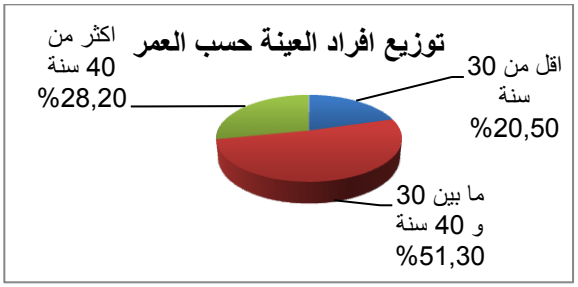

– المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين جدول رقم (06) أن 20.5 % بلغت أعمارهم اقل من 30 سنة ، و 51.3 % من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من 30-40 سنة ، و 28.2 % من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " أكثر من 40 سنة " .

ونلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية 30-40 سنة، ويرجع دلك لطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي التي تتطلب انقضاء سنوات خبرة طويلة في العمل قبل تكليفهم بمهام التدقيق الداخلي.

3- المؤهل العلمي : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (07)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	4	% 10.3
ليسانس	29	% 74.3
ماجستير	6	% 15.4
المجموع	39	%100

شكل رقم (09)

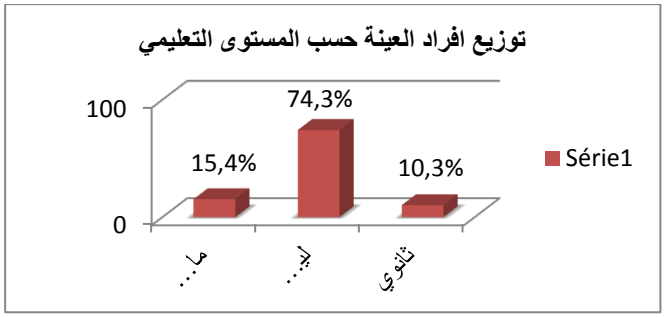

– المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين جدول رقم (07) انه قد بلغ عدد المدققين المتحصلون على شهادات جامعية أعلى مستوى أي ما نسبته 74.3 % ، وشهادة ماجستير 15.6 % ، و 10.3 % مستوى ثانوي الذي بدا يتراجع بسبب وجود التقنيين في مجال البنوك ، وهدا راجع إلى طبيعة هده البنوك التي باتت تبحث عن كفاءة الجامعيين لضمان حسن سير العمل ، ويدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبانة .

4- الوظيفة الحالية : جدول رقم (08)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة العلمية

الوظيفة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
إطار	9	% 23.1
إداري	25	% 64.1
تقني	5	% 12.8
المجموع	39	% 100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (08) أن نسبة 23.1 % من عينة الدراسة هم إطار حسب الوظيفة العلمية ، ونسبة 12.8 % تقنيين ، ونسبة 64.1 % إداريين بنسبة متساوية بين جميع البنوك.

5- سنوات الخبرة : توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (09)

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	2	% 5.1
من 6 إلى 10 سنوات	8	% 20.5
من 11 إلى 15 سنة	15	% 38.5
أكثر من 15 سنة	14	% 35.9
المجموع	39	% 100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

شكل رقم (10)

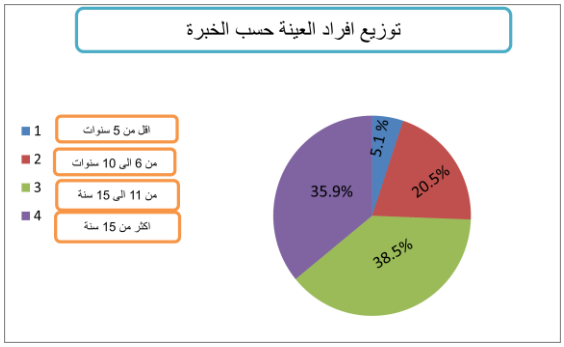

يبين جدول رقم (09) أن 74.4 % من عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، و 20.5 % من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من 6 إلى 10 سنوات، و 5.1 % من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم اقل من 5 سنوات، وهدا يدل على مهنة التدقيق التي تتطلب سنوات خبرة ، وهدا ما يعكس على مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة وإدراك دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بما يمكنهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

6- عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال إدارة المخاطر :

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر

عدد الدورات	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	50	%59.5
تدقيق	26	%31
تكنولوجيا الحاسوب	08	%09.5
المجموع	84	% 100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول رقم (10) أن عدد الدورات التي قاموا بها عينة الدراسة هي 50 مرة في مجال المحاسبة بنسبة 59.5 % من عينة الدراسة ، بينما 26 مرة في مجال التدقيق بنسبة 31 % ، و 8 دورات في مجال التكنولوجيا والحاسوب

بنسبة ضعيفة بلغت 9.5 % ، وهدا راجع لطبيعة عمل التدقيق التي تحتاج إلى تكوين مكثف لاكتساب المهارة في التدقيق للتقليل من المخاطر.

7- مجال الدورات : جدول رقم (11)

توزيع عينة الدراسة حسب مجال الدورات

مجال الدورة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	26	% 66.7
تدقيق	10	% 25.6
تكنولوجيا الحاسوب	03	% 7.7
المجموع	39	% 100

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

بالنسبة لعدد الدورات التدريبية نلاحظ أن كل أفراد العينة تلقوا دورات تدريبية ، و حسب الإجابات المبنية في الاستبيان الموزع على أفراد العينة كانت أكثر الدورات في مجال المحاسبة والتدقيق لأنه مجال تخصصهم والشكل يوضح دلك .

- المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

-تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1) موافق ، (2) غير موافق ، (3) محايد ، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في المحاور الأربعة، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الثلاثة للحصول على طول الفقرة أي (3-1=2) ، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الثلاثة للحصول على طول الفقرة أي (3/2=0.66) ، بعد دلك تم إضافة هده القيمة إلى اقل قيمة في

المقياس (وهي الواحد الصحيح) ودلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا ، والجدول رقم (12) يبين دلك:

جدول رقم (12) : توزيع درجات الموافقة لمقياس (Likert)

	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط	من 1.00 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 3.00

المصدر : وليد عبد الرحمان الفرا ، تحليل بيانات الاستبيان ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي .

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تمهيد :

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحث بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك من خلال محورين رئيسيين هما :

- اختبار التوزيع الطبيعي.
- تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سمرنوف (SAMPLE K-S)

يعرض اختبار كولموجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .

جدول رقم (13) :اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmo Gorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر على مستوى البنوك.	9	0.878	0.424
الثاني	مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.	7	1.134	0.153
الثالث	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة لولاية مستغانم.	8	1.040	0.229
الرابع	يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها.	15	0.782	0.574
	جميع الفقرات	47	0.726	0.668

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (13) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 (.SIG اكبر 0.05) وهدا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثاني : تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة T المحسوبة اصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 ، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة اذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 .

جدول رقم (14)

اختبـار الفرضـية الأولـى : هنـاك وعـي لـدى إدارة التـدقيق الـداخلي بأهميـة إدارة المخـاطر في البنـوك علـى مستوى وأهمية وضع إجراءات تدقيق تاخد في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يقـوم المـدقق الـداخلي بتقيـيم أولي للمخـاطر ذات العلاقة للنشاط محل الدراسة.	4.17	0.824	9.177	0.000
2	تقـوم إدارة التـدقيق الـداخلي بوضـع نظـم لإجـراءات إدارة المخاطر في البنك.	4.07	0.947	7.331	0.000
3	يسـتعان في وضـع نظـم لدراسـة المخـاطر بـآراء وتقـارير مجلـس الإدارة ومـراقبي الحسـابات ومـديري البنك.	3.90	0.860	6.716	0.000
4	يشـمل نشـاط التـدقيق الـداخلي تقيـيم الأداء والرقابـة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	4.12	0.927	7.748	0.000
5	يشـمل نشـاط التـدقيق الـداخلي تقيـيم عمليـات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	3.88	1.067	5.188	0.000
6	تسـتند خطـة نشـاط التـدقيق الـداخلي علـى تقيـيم المخاطر بشكل دوري.	4.15	0.963	7.619	0.000
7	يتـولى نشـاط التـدقيق الـداخلي مراقبـة وتقيـيم فعاليـة نظام إدارة المخاطر بالبنك.	4.12	0.927	7.748	0.000
8	يـوفر التـدقيق الـداخلي المعلومـات بشـكل دقيـق ومـنظم لـلإدارة العليـا لاتخـاذ قراراتهـا ومسـاعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر.	4.20	0.843	9.076	0.000
	مـن مهـام التـدقيق الـداخلي في البنـوك التحقـق مـن				

9	مـــدى انجـــاز الأهـــداف المخططـــة لإدارة المخـــاطر وفاعلية النتائج.	4.02	0.908	7.224	0.000
	جميع الفقرات	4.08	0.663	10.574	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

التحليل : تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في البنوك ولاية مستغانم) ، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي :

- المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

1- في الفقرة رقم (8) بلغ المتوسط الحسابي (4.20) و هو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي 4.08 والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " **التدقيق الداخلي يوفر المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر**" وهو ما يؤكده الانحراف المعياري (0.843) والتوجه موافق.

2- في الفقرة رقم (1) بلغ المتوسط الحسابي (4.17) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي " 4.08"و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " **المدقق الداخلي يقوم بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص**" وهو ما يؤكده الانحراف المعياري (0.824) و التوجه موافق.

3- في الفقرة رقم (6) ان المتوسط الحسابي بلغ (4.15) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي(4.08) و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " **مدير التدقيق الداخلي يلتزم بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي**" وهو ايضا ما اكده الانحراف المعياري ب (0.963) وهو موافق.

كما تبين النتائج أن اقل ثلاث فقرات قيمة حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي :

1- في الفقرة رقم " 9" بلغ المتوسط الحسابي (4.02) وهي اقل من المتوسط الحسابي الكلي(4.08) و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " ليس من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج" وهدا ما يبينه الانحراف المعياري (0.908) والتوجه غير موافق.

2- في الفقرة رقم "3 " بلغ المتوسط الحسابي (3.90) وهي اقل من المتوسط الحسابي الكلي (4.08)و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن "لا يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري البنك " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.860) والتوجه غير موافق.

3- في الفقرة رقم (5) حصلت على ادنى قيمة للمتوسط الحسابي (3.88) وهي اقل من المتوسط الحسابي الكلي (4.08) و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " نشاط التدقيق الداخلي لا يشمل تقييم عمليات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر" وهدا ما يوضحه الانحراف المعياري (1.067) والتوجه كان غير موافق.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم) تساوي 4.08، وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي"10.574"وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي "2.02 " والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.663 " ودلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر تساعد في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الولاية عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

- إن توفير معلومات دقيقة ومنظمة للإدارة العليا ، والتقييم الأولي للمخاطر ، والمساعدة في وضع الخطط لإدارة المخاطر تعد من أهم الأمور التي يجب على المدقق الداخلي أن ياخدها بعين الاعتبار لزيادة فعالية إدارة المخاطر في المصرف.

جدول رقم (15)

اختبار الفرضية الثانية : الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.05	0.773	8.687	0.000
2	يتلقى المدقق الداخلي تدريبا وتعليما مستمرا على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	3.78	0.822	6.080	0.000
3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	3.88	0.648	8.540	0.000
4	يلتزم المدقق الداخلي ببدل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر.	3.78	1.151	4.341	0.000
5	ياخد المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تأثر على أهداف البنك.	4.12	1.005	7.149	0.000
6	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحية ومرضية.	3.78	1.107	4.514	0.000
7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.	3.98	1.084	5.765	0.000
	جميع الفقرات	**3.91**	**0.696**	**8.383**	**0.000**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

التحليل : تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (15) والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي :

- المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

1- في الفقرة رقم "5" بلغ المتوسط الحسابي (4.12) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المدقق الداخلي ياخد في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.005) والتوجه موافق.

2- في الفقرة رقم " 1" بلغ المتوسط الحسابي (4.05) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.773) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم "7 " بلغ المتوسط الحسابي (3.98) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.084) والتوجه كان موافق.

كما تبين النتائج أن اقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي :

1- في الفقرة رقم "2 " بلغ المتوسط الحسابي (3.78) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يتلقى تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.822) والتوجه كان غير موافق.

2- في الفقرة رقم " 4" بلغ المتوسط الحسابي (3.78) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يلتزم

ببدل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.151) والتوجه كان غير موافق.

3- في الفقرة رقم "6 "بلغ المتوسط الحسابي (3.78) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.91) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.107) والتوجه كان غير موافق.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (**مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**) تساوي 3.91، وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي (8.383) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.696 " ودلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

-إن قيام المدقق الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف المصرف ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من أهم البنود التي تعمل على تفعيل إدارة المخاطر في البنوك .

جدول رقم (16)

اختبار الفرضية الثالثة : يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى البنك يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	4.27	0.549	14.797	0.000
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية.	3.88	0.954	5.895	0.000
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في البنك.	4.38	0.628	13.850	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	4.23	0.832	9.316	0.000
5	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته.	4.00	0.961	6.583	0.000
6	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.00	1.072	5.971	0.000
7	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	3.95	0.999	6.098	0.000
8	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.	4.02	0.987	6.645	0.000
	جميع الفقرات	4.09	0.637	10.931	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 38" تساوي 2.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

التحليل : تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (16) والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة

المخاطر في البنوك العاملة في مستغانم) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي

- المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

1- في الفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (4.38) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.09) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إدارة التدقيق الداخلي تقوم بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.628) وهو توجه موافق.

2- في الفقرة رقم (1) بلغ المتوسط الحسابي (4.27) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (4.09) و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى البنك يساهم في تفعيل إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.549) وهو توجه موافق.

3- في الفقرة رقم " 4" بلغ المتوسط الحسابي (4.23) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي(4.09) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يقوم بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.832) والتوجه موافق.

كما تبين النتائج أن اقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي :

1- في الفقرة رقم "6 " بلغ المتوسط الحسابي (4.00) وهي اقل من المتوسط الحسابي الكلي (4.09) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (1.072) والتوجه كان غير موافق .

2- في الفقرة رقم " 7" بلغ المتوسط الحسابي(3.95) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (4.09) القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " يتم تحديد مسؤوليات

وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.999) والتوجه كان غير موافق.

3- في الفقرة رقم " 2" بلغ المتوسط الحسابي (3.88) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (4.09) القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " مجلس الإدارة يتعاون مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.954) والتوجه كان غير موافق.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم) تساوي 4.09، وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 10.931وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.637 " ودلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن **يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك** عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

– إن إشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية وتطبيق نظام محكم للتدقيق الداخلي والقيام بإجراءات لمتابعة إدارة المخاطر لها دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم

جدول رقم (17)

اختبار الفرضية الرابعة : يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم.

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.	3.98	0.987	6.329	0.000
2	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل البنك.	4.27	0.742	10.938	0.000
3	يساهم المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	4.27	0.742	10.938	0.000
4	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	4.17	0.771	9.717	0.000
5	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.	3.88	0.927	6.063	0.000
6	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	4.17	0.771	9.717	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.	3.80	0.954	5.400	0.000
8	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	3.93	0.877	6.765	0.000

9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في البنك.	3.95	0.714	8.411	0.000
10	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في البنك.	4.05	0.893	7.520	0.000
11	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.	3.95	1.024	5.951	0.000
12	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في البنك.	3.95	0.947	6.429	0.000
13	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	4.05	0.740	9.075	0.000
14	يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.	3.83	0.892	5.955	0.000
15	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	3.88	0.954	5.895	0.000
	جميع الفقرات	3.98	0.574	10.968	0.000

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.04

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

التحليل : تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة على الجدول رقم (17) والدي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الولاية) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي :

- المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

1- في الفقرة رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي (4.27) وهو اكبر من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المدقق الداخلي يركز على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.742) والتوجه كان موافق.

2- في الفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (4.27) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يساهم بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.742) والتوجه كان موافق.

3- في الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (4.17) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يساعد في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.771) والتوجه كان موافق.

كما تبين النتائج أن اقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي :

1- في الفقرة رقم (5) بلغ المتوسط الحسابي (3.88) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000 " وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " قسم التدقيق الداخلي يساهم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي" وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.927) والتوجه كان غير موافق.

2- في الفقرة رقم (14) بلغ المتوسط الحسابي (3.83) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.98) و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يراقب تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.892) والتوجه كان غير موافق.

3- في الفقرة رقم (7) بلغ المتوسط الحسابي (3.80) وهو اقل من المتوسط الحسابي الكلي (3.98)والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على أن " المدقق الداخلي يقوم بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر " وهدا ما يؤكده الانحراف المعياري (0.954) والتوجه كان غير موافق.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها) تساوي 3.98، وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 10.968وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري " 0.574" ودلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن التدقيق الداخلي يوفر المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

جدول رقم (18) : تحليل فرضيات الدراسة (دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر على مستوى البنوك.	4.08	0.663	10.574	0.000	**2**
مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الولاية.	4.09	0.637	10.931	0.000	**1**
مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك	3.91	0.696	8.383	0.000	**4**
يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك.	3.98	0.574	10.968	0.000	**3**
جميع الفقرات	4.02	0.589	11.269	0.000	

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

المطلب الثالث : تحليل محاور الدراسة مجتمعة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والدي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل محور ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي (4.02) ، وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (11.269) وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.02) ، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي اقل من 0.05 ، كما بلغ الانحراف المعياري (0.589) ودلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين ، مما يدل على أن المدقق الداخلي له دور في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم .

– إن تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي له الأثر الكبير في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الولاية فهدا المحور احتل المرتبة (1)، ويأتي في المرتبة الثانية إدراك إدارة التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر ، وأما عن المرتبة الثالثة فهي توفير التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك الولاية، أما الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر فتاتي في المرتبة الرابعة والأخيرة ، ولكن الفرق بين هده المحاور الأربعة ليست كبيرة بل جميعها متقاربة، مما يدل على أهمية جميع هده المحاور في توضيح دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم.

المطلب الرابع : صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة : معامل الارتباط (Pearson)

جدول رقم (19) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 .

جدول رقم (19)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر على مستوى البنوك.	9	0.956	0.000
الثاني	مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.	7	0.916	0.000
الثالث	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة لولاية مستغانم.	8	0.904	0.000
الرابع	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في الولاية.	15	0.955	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

خاتمة الفصل الثالث:

تطرقنا في هدا الفصل إلى التعريف على عينة من البنوك التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية وتم التعرض إلى أسلوب التدقيق على مستواها كما تم استخدام البرامج الإحصائية من اجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها على ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة في قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر على مستوى البنوك العاملة في ولاية ورقلة و مدى التزامها بالمعايير التدقيق الدولية كما توصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر و ذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية تحقيق الأرباح و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

الخاتمة العامة :

لقد تزايدت أهمية التدقيق الداخلي بناء على الرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للبنوك وعلى حقوق المساهمين و أصحاب المصالح ،كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر وقد اثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية و المحاسبية وأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى المنظمة وأظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات المصرفية وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك.

وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية المختلفة .لذا تعتبر الكفاءة المهنية التي تساهم في تقليص وتحديد المخاطر المصرفية ودرجة خطورة للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق.

اختبار صحة الفرضيات :

- الفرضية الأولى: هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في البنوك وأهمية وضع إجراءات تدقيق تاخد في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف. **هده الفرضية صحيحة** .

- الفرضية الثانية : الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم. **هده الفرضية صحيحة.**

- الفرضية الثالثة: يوجد نظام م حكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك. **هده الفرضية صحيحة** .

الفرضية الرابعة : يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنوك . **هده الفرضية صحيحة** .

نتائج الدراسة :

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على المدققين الداخليين في البنوك العاملة في ولاية مستغانم تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في البنك، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- يركز المدققين الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول وموثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة.
- هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في الولاية.
- هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال.
- التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك.
- يوجد تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة البنك لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.

- يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر.
- يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف.
- هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر.
- يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في البنك وذلك لتحقيق أهداف المصرف وتقليل الخسائر المحتملة.
- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في البنك.
- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي المدققين الداخليين في المصارف بالتوصيات التالية:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في الولاية .
- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي.
- الاستمرارية في تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف لإكسابهم المهارات المصرفية المتجددة في هذه الموضوعات.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر، مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.
- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
- ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، في ضوء المستجدات والتطورات على الساحة المصرفية.

– أفاق الدراسة :

- مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمهام إدارة المخاطر على استقلاليته.
- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودوره في تحقيق الأهداف.
- تدقيق عمليات إدارة المخاطر ودورها في تحسين أداء المنشأة.

الفصل التمهيدي : الدراسات السابقة

الفرع الأول : الدراسات العربية

1- دراسة البرغوثي وجمعة (2007) : بعنوان " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية"

تهدف هده الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت 138 مدقق داخلي ،وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة ومن ثم على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات ، وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور،كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة دلك عمليا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.[1]

2- دراسة محمد ، فضل عبد الكريم (2007) ، بعنوان " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "

هدفت هده الدراسة إلى استعراض التطور التاريخي لإدارة المخاطر ابتداء من مدرسة تخطيط الربح وانتهاءا بالمعايير التي اقترحتها المؤسسات المالية الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1] جمعة، احمد حلمي،البرغوثي وغيرهم،(2007)،" **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية**"،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة،عمان ، الأردن،16 -18نيسان .

تواجه المصارف الإسلامية نوعين من المخاطر: مخاطر مشتركة مع المصارف التقليدية ، ومخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية كالمخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر فقدان الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها..، وخلصت هده الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- تكوين لجنة لإدارة المخاطر من الإدارة العليا تحدد أهدافها بدقة ، وتضع برامجها وخططها بوضوح، وإنشاء وحدات بحوث وتحليل وتكنولوجيا من الدرجة الأولى في مجال إدارة المخاطر، وتكوين محافظ استثمارية تتسم بتنوع الأصول وسيولتها.[1]

3– دراسة الحربي (2008) بعنوان :" دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الكويتية "

قدمت هده الدراسة تحليلا في المصارف الكويتية لتوضيح الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر المصرفية ،كما ركزت الدراسة في جانبها العملي على التعريف بتأثير مجموعة من العوامل على إدارة المخاطر المصرفية والتي تميز المصارف فيما بينها، مثل حجم المصرف، طبيعة النظام الأساسي أو طبيعة نشاطه، حجم المتعاملين مع المصرف، والحصة السوقية للمصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أهمها:

- أظهرت النتائج الايجابية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في ضبط المخاطر المصرفية.
- ارتفاع درجة تأثير المدقق الداخلي في دراسة حالة عدم التأكد والتنبؤ بالمخاطر المصرفية.
- ارتفاع درجة إشراك المدقق الداخلي في إعداد وتحديد خطة لمواجهة المخاطر المصرفية.[2]

[1] محمد ، فضل عبد الكريم ، (2007) ، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الزيتونة ، عمان.

[2] الحربي، عبد الله حمد،(2008) ،"**دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية**"، مذكرة ماجستير محاسبة،جامعة أل البيت ، الأردن.

4– دراسة كيرزان (2010) ، بعنوان : " مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها "

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها،من خلال مساهمة المراجعة الداخلية فيما يلي :

أ– تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في المصارف.

ب– تقييم إدارة المخاطر في المصارف.

ت– حوكمة الشركات في المصارف. ومن ثم التعرف على ما اذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا في المصارف العامة ونظيرتها في المصارف الخاصة لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تدرك الإدارة العليا في كافة المصارف السورية العامة والخاصة أهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.
- يوجد فروقات لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاع الخاص والعام للمجال المتعلق بادراك الإدارة العليا في المصرف لأهمية مساهمة المراجعة الداخلية في : تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية و إدراك المخاطر والحوكمة.[1]

[1] كيرزان ، فاتن حنا ، (2010) ، "**مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ، سورية.

5– دراسة إسماعيل (2010) : بعنوان " إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطاع المصارف المصري "

هدفت الدراسة إلى تكوين إطار شمل لمفهوم إدارة المخاطر ، ولتوضيح الدور الذي يمارسه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة تجميع أراء المدققين الداخليين حول العوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر، حيث تم توزيع استبيانات على المدققين الداخليين العاملين في المصارف واختبار النتائج.

وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة قوية بين شكل ملكية المصرف وبين جودة عملية التدقيق القائمة على المخاطر، حيث تراهن النتائج أن هده العلاقة كانت لمصلحة المصارف الخاصة والمصارف المشتركة، وأكد دلك أن المدققين الداخليين في هده المصارف يرون أنفسهم قادرين على ممارسة دور كبير في عملية تدقيق إدارة المخاطر بدلا من تكليف المحاسبين القانونيين والمستشارين بها.[1]

6– دراسة الجوهر والعقدة (2011) : بعنوان " إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر "

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق الحديث ودوره في إدارة المخاطر ، وأهمية تزويد الإدارة بالنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر وسعى الباحث لاختبار مدى تطبيق تلك المعايير في البيئة الإدارية والوصل إلى أسباب ومعوقات تطبيق البعض منها. ومن أهم النتائج الدراسة:

- ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والدي يجب أن يكون مدعما بجهاز تدقيق داخلي فعال لأنه يعد وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد من مدى التزام المنظمة بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر وتحقيقا

[1] إسماعيل،طارق حسنين،(2010)،"**إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطاع المصارف المصري**" ،الملتقى الدولي للاقتصاد والمحاسبة، القاهرة،مصر.

لهدا الدور سعت العديد من المنظمات المهنية الدولية إلى إعادة بناء التفكير الأساسي لهده الوظيفة .

ومن أهم التوصيات :

- ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في المؤسسات وان عملية التدقيق الداخلي تتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر ونجاح هده الوظيفة يتطلب التزام المدقق بالمعايير والممارسات المهنية للتدقيق.[1]

7- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل (2007) بعنوان : " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري "

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينية ومن أهم النتائج لهده الدراسة أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري وكذلك أن قسم التدقيق يقوم بعمل جيد بتقييم نظام الرقابة الداخلية ودعمه ، بالإضافة أن عملية التدقيق تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر.ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة :

- ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات أو ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين للمعرفة الكافية بمعايير المهنة،كما أوصت بضرورة استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية والإدارة العليا.وان يقوم المدقق بشكل مستمر بتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق عن مدى التزام لأحكام القانون.[2]

[1] كريمة علي الجوهر،صالح العقدة ، (2012) ، "**إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر**" ، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات) ، القاهرة .

[2] يوسف سعيد ، (2007) ، " **دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري** " ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة.

8- دراسة إيهاب ديب ومصطفى رضوان (2012) بعنوان : " اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي "

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

- أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وأيضا أن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية واهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها ضرورة وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة .[1]

9- دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون (2011) : " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هده الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ومن أهم النتائج التي تم الوصول إليها :

- وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي وكذلك دور المدقق يتمثل في مراقبة نظام إدارة المخاطر. والتوصيات المقدمة تمثلت في تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي وضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان ، (2011) ، " **اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**" ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة.

المخاطر في المصارف، وتنمية قدرات المدققين الداخليين والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لديهم لأداء أعمالهم بفعالية وكفاءة في مجال إدارة المخاطر.[1]

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

1- دراسة Institute of internal auditors (2011) بعنوان :

(internal auditing rôle in risk management)

هدفت هده الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر. وقد بلغت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين المعهد في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وكانت النتائج : هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في فهم خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على إدارة مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم استشارات وتوصيات بشان تطوير وإدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية.[2]

2- دراسة William assesement (2003) بعنوان :

(Risk management processus and auditing risk)

تطرقت هده الدراسة إلى دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة المشروع،من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر،وأكدت الدراسة أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر يساهم

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ،(2011)،"**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة** "،مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية ،غزة.

[2] Institute of internal auditors , IIA , (2011) , "**internal auditing rôle in risk management**".

في الحد منها، وهدا يتطلب زيادة وعي الإدارة بتأثير المدققين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع عند التخطيط للرقابة علة على المخاطر.

ومن التوصيات في هده الدراسة : ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما لها من اثر كبير في تخفيض معدل المخاطر إلى ادني حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.[1]

3– دراسة : Beaslay and author (2006) بعنوان :

« **the impact of entreprise risk management on the internal audit fonction** »

هدفت هده الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي ، حيث تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هدا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثير بإدارة المخاطر من غيرها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.[2]

[1] William assesement , (2003) , "**risk management processus and auditing risk** ".

[2]Beasley ,Mark and author ,(2006), "**the impact of entreprise risk management on the internal audit fonction**".

4– دراسة Institute of internal auditors (2004) بعنوان :

« **the rôle of internal auditing in entreprise wide risk management** »

هدفت هده الدراسة من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات. وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة، وان هناك دور جوهري للمدقق الداخلي فيما يتعلق بتقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.

كما توصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- يتوجب على المدقق الداخلي المحافظة على استقلالية وموضوعية عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقا لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.[1]

5– دراسة dobler (2003) بعنوان : " تدقيق الشركات وإدارة المخاطر– دراسة تحليلية انتقاديه للشركات الألمانية "

في عام 1998 اجبر المشرع الألماني الشركات المحدودة العامة على اعتماد نظام يعتمد على اكتشاف المخاطر المحيطة بالشركات في مرحلة مبكرة ، حيث طلب من المدققين تدقيق القوائم المالية الدورية والى فهم هدا النظام الجديد المبتكر دوليا والعمل به،فهو مصمم لاتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوث المخاطر واكتشاف حدوثها في وقت مبكر في حال حدوثها. قام الباحث لفهم هدا المفهوم العالمي من وجهة نظر ألمانية بالاقتراب والبحث في مفهوم التدقيق ودوره في إدارة المخاطر المحيطة،كما بحث في أمورها التشريعية والمهنية.

[1] Institute of internal auditing , IIA , (2004) , "**the rôle of internal auditing in compagnies wide risk management**".

حيث ركز الباحث لتنفيذ مشروعه على بيانات وحقائق محددة ومتخصصة ومعلومات اختباريه تجريبية مستمدة من أراء قسم التدقيق الجديدة على الفجوة المتوقعة في وظيفة التدقيق.

ولقد دعمت النتائج الشكوك الموجودة بان المدققين سينفذون متطلبات هيئة الرقابة والإشراف ويحققون الآمال المتوقعة من وظيفة التدقيق الداخلي، وان تقرير التدقيق سوف يظهر القصور في كل من النظام والتطبيق .

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- مطلوب من مجالس إدارة الشركات المحدودة العامة الألمانية إتباع نظام التنبؤ بالمخاطر بوقت مبكر ودلك للتمكن من معالجة هده المخاطر في الوقت المناسب لضمان استمرارية هده الشركات ، وان المدققين مطالبون بالتركيز ومعالجة المخاطر ذات الأهمية بوسائلهم الخاصة في حال قصور المشرع القانوني بتحديد هدف وموضوع التدقيق عندما لا يوجد طرق تدقيق ملحوظة من قبل المشرع القانوني،آو لا يوجد حالات مشابهة للمخاطر في بلدان أخرى،ويمكن للمدقق الاستفادة من المعايير الصادرة عن المعهد الألماني للمحاسبين القانونيين.[1]

6– دراسة staciokas et rypsys (2005) بعنوان :

(application of internal audit in entreprise risk)

إمكانية التطبيق العملي لوظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشاة ". هدفت هده الدراسة إلى تغطية المواضيع المتعلقة بتفسير وشرح التدقيق الداخلي، والتعرف على وظائف التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المحيطة بالمنشاة وعلى مستوى المنشاة ككل. وتوصلت هده الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] Dobler , michael , (2003) , "**auditing corpo rate risk management a-critical analyses of a germain particularity**" , ludwing-maximiliams-univercity,munikh(lmu),www.rwp.bwl.uni-muenchen de novembre.

- لقد تطورت وظائف التدقيق الداخلي ونطاق عمله وغاياته بشكل كبير وملحوظ مند منتصف القرن الماضي ، حيث لم تعد وظيفة التدقيق الداخلي يقتصر عملها على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية ، وأنها عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية.
- وان احد أشكال إدارة المخاطر والمقترح من قبل لجنة دعم المنظمات المخاطر على مستوى المنشاة ككل، ويتكون من سبعة عناصر: (البيئة ، تحديد الظروف ، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة ، الاتصال والمعلومات، المراقبة).
- تسمح الوظائف الحديثة للتدقيق الداخلي بالتدخل في عملية إدارة المخاطر ، فالتدقيق الداخلي يمكن أن يتواجد في جميع مراحل هده العملية بهدف توفير تأكيد بان المخاطر الناتجة عن الظروف والأحداث السلبية سوف يتم تحديدها وتقييمها باستخدام طرق كمية ملائمة وكافية،وان المخاطر المرتفعة جدا والموافق عليها من الإدارة سوف يتم اكتشافها،والمخاطر الخفيفة التأثير سوف يتم تقييمها ومراقبتها،وان المعلومات التي تحتاجها عملية إدارة المخاطر سيكون موثوق بها ومتوفرة في الوقت المناسب.[1]

7– دراسة (2006) sarens et de beeld بعنوان :

(Ignace internal auditors perception about their rôle in risk management)

"إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدراك المخاطر – دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية.

تهدف هده الدراسة إلى وصف الطريقة النوعية التي من خلالها يفهم المدقق الداخلي لدوره في إدارة المخاطر ،ودلك من خلال المقارنة بين المدققين الداخليين في الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية.

[1] Staciokas , romas et rypsys , rolandas,(2005) , "**application of internal audit in compagnies risk , management engineering économiques scientifique journal**" , aunas université of technologie vol 42,N 02,pp20-25.

وقام الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية مع المدراء التنفديين لقسم التدقيق الداخلي في 10 شركات مختلفة،وتم تجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى أن المدققين الداخليين في الشركات البلجيكية يركزون على مواطن الضعف في نظام إدارة المخاطر ودلك لتهيئة الفرص التي تبرهن على قيمة وأهمية العمل الذي يقومون به.

أما في الشركات الأمريكية فان المدققين الداخليين يدركون أهمية إبداء الرأي والتقييم بشكل موضوعي والتي تعتبر عناصر أساسية في فحص نظام الرقابة الداخلي والإفصاح عن فاعليته حسب متطلبات قانون (SABANES OXLEY).[1]

– قانون (SABANES OXLEY) : أصدرته الحكومة الأميركية في تموز 2002 ودلك لمجموعة من الأمور :

- لمطالبة المدراء التنفيذيين والماليين للشركات بتوقيع شهادة قسم كل ثلاثة أشهر مع المراكز المالية ربع السنوية يشهدون فيها بعدم علمهم بوجود أخطاء أو غش في القوائم المالية بالإضافة إلى مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشافها.
- العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية لكل الأحداث المالية المؤثرة على عناصر القوائم المالية سواء أكان داخل القوائم المالية أم خارجها بالإضافة إلى الإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

[1] Sarens , Gerrit and de Beelde , Ignace , (2006) , "**Internal auditors**, **perception about their rôle in risk management**:" comparaison Between us and belgain companies Managerial auditing journal ,vol21,Iss1,p63.

الفرع الثالث : التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألقت الضوء بالتحليل والمناقشة على الدور المهم لإدارة المخاطر في المصارف والتي تتميز بوجود مخاطر عالية خاصة أنها تعمل مراجعة مالية شادة بسبب زيادة حجم ديونه (الودائع) عن حقوق الملكية بأرقام مضاعفة ،كما تناولت الدور الفعال للتدقيق الداخلي في إدارة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف.

وتأتي هده الدراسة لتقدم تحليلا معمقا حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف من خلال تحليل الدور المنوط بإدارة التدقيق الداخلي من جميع جوانبه الفنية والمصرفية ووسائل متابعة وتقييم تلك المخاطر،واليات مواجهتها بهدف الحد من أثارها السلبية،وبالتالي فان هده الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تاخد بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البيئة الجزائرية التي تتميز بوجود مخاطر عالية مما يعزز تحقيق أهداف البحث من تقييم دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ، كما تميزت هده الدراسة بأنها تناولت جانبا من الشرح والتفصيل للأدوار التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها في عملية إدارة المخاطر، وقدمت شرحا وافيا لجميع الجوانب المتعلقة بالجانب النظري من الموضع الذي أهملته الدراسات السابقة كما انه لم يتناول هدا الموضوع على مستوى ولاية مستغانم.

واستعراض الباحثين معظم الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي الحديث بعد تعريف عام 2001 الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي والدي بين الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، حيث كونت من خلال هده الدراسات إطارا معرفيا كاملا حول موضوع البحث ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم الاستبانة التي تعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج.

الملخص:

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية مستغانم، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك ،وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه،ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك ،وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أُعددنا استبيانا خصيصا لهذا الغرض ، وتم توزيعها على مجتمعا لدراسة البالغ عدده (45) مدققاً داخليا في البنوك العاملة في الولاية ، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات،واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في بنوك الولاية.

و قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها :زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر. في البنوك،والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين ليتمكنوا من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق – التدقيق الداخلي - المدقق - المخاطر – إدارة المخاطر

Résumé:

Le role de l'auditeur interne dans l'activation de la gestion des risques dans les banques (Une étude empirique) , Cette étude visait à identifier le rôle de l'auditeur interne dans l'activation de la gestion des risques dans l'exploitation dans l'état des Banques Mostaganem, avec un examen du concept de l'audit interne dans les banques, et de son importance, les objectifs et les principes, puis d'aborder le rôle de l'auditeur interne dans la gestion des risques dans les banques, a été utilisé approche descriptive analytique dans l'étude grâce à la collecte de données de sources primaires et secondaires, alors soyez prêt à identifier spécifiquement à Cette fin, et distribué à l'étude de la communauté de numeration (45) vérificateur interne à travailler dans les banques d'état, et l'utilisation de l'analyse statistique (SPSS) programme dans l'analyse des données, et des tests d'hypothèses , l'étude a rejoint l'ensemble des résultats a été la plus importante.

Et une prise de conscience de l'auditeur interne de l'importance de son rôle dans l'activation de la gestion des risques dans les banques, l'état, L'étude a conclu qu'une série de recommendations a été le plus important: accroître la coordination entre l'auditeur interne pour être en mesure de faire l'exercice de ses fonctions au maximum.

Les mots clé : Audit - Audit Interne –auditeur - les Risques - Gestion des Risques

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الاختصارات	
الإطار العام للدراسة	
المقدمة العامة	01
الفصل التمهيدي : دراسات سابقة	
دراسات سابقة	06
الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودوره في البنوك	19
مقدمة الفصل الأول	19
المبحث الأول: التدقيق الداخلي ماهيته وأهدافه	20
تمهيد	20
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره	20
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي	26
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه الحديثة	28
المطلب الرابع : التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية	32
المطلب الخامس : أساليب ومهام عملية التدقيق الداخلي	33
المطلب السادس : أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره	36
المطلب السابع : العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأوجه الشبه بينهم	43
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في القطاع البنكي	46
تمهيد	46
المطلب الأول : طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي	46
المطلب الثاني : أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	48

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي وعناصره في البنوك	51
المطلب الرابع: أهداف ومهام التدقيق الداخلي في البنك	54
المطلب الخامس: مؤهلات المدقق الداخلي في البنك	56
المطلب السادس : مبادئ ومقومات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية	58
المطلب السابع: خطة التدقيق الداخلي وإجراءاته في البنوك الجزائرية	64
خاتمة الفصل الأول	68
الفصل الثاني : التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في البنوك	69
مقدمة الفصل الثاني	69
المبحث الأول : إدارة المخاطر البنكية	70
تمهيد	70
المطلب الأول : مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها	70
المطلب الثاني : تصنيفات المخاطر وأنواعها	73
المطلب الثالث : مفهوم إدارة المخاطر ومهامها	81
المطلب الرابع : الوظائف والأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك	86
المطلب الخامس : منهج عمل إدارة المخاطر والمقومات الأساسية لها في البنوك	88
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	92
تمهيد	92
المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر والعلاقة بينهما	93
المطلب الثاني : حماية استقلالية وموضوعية المدقق بأنشطة إدارة المخاطر.	98
المطلب الثالث : استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي	98
المطلب الرابع : التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر	99
المطلب الخامس : تدقيق إدارة المخاطر ومراحله	100
خاتمة الفصل الثاني	104
الفصل الثالث: تحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك العاملة بمستغانم.	105
مقدمة الفصل الثالث	105
المبحث الأول : الطريقة والإجراءات	105
تمهيد	105

المطلب الأول : منهجية الدراسة	105
المطلب الثاني : عينة وأدوات الدراسة	106
المطلب الثالث :تحليل الاحصائيات	110
المطلب الرابع : ثبات أداة الدراسة	113
المطلب الخامس : خصائص وسمات عينة الدراسة	115
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	120
تمهيد	120
المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي	120
المطلب الثاني : تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	121
المطلب الثالث : تحليل محاور الدراسة مجتمعة	135
المطلب الرابع : صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	136
خاتمة الفصل الثالث	137
الخاتمة العامة	138
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الدور التأميني والاستشاري لوظيفة التدقيق الداخلي.	26
02	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية.	33
03	أنواع التدقيق الداخلي.	38
04	المجالات المشتركة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.	45
05	الضوابط المستمرة لإدارة المخاطر.	84
06	الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المصارف.	96
07	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.	103
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	114
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	115
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	116

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	تطور مفهوم ووظائف وأهداف التدقيق الداخلي	25
2	تطورات أهداف التدقيق الداخلي	31
3	الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي	41
4	معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لكل المحاور	113
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	115
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	115
7	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	116
8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة العلمية	116
9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	117
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر	117
11	توزيع عينة الدراسة حسب مجال الدورات	117
12	توزيع درجات الموافقة لمقياس (Likert)	119
13	اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmo Gorov-Smirnov)	120
14	اختبار الفرضية الأولى	122
15	اختبار الفرضية الثانية	125
16	اختبار الفرضية الثالثة	128
17	اختبار الفرضية الرابعة	131
18	معامل الارتباط (Pearson)	136

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين.
COSO	Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission.	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريدوي .
IFACI	Institut française des auditeurs interne.	المعهد الفرنسي للمراجعة و المستشارين الداخليين.
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant .	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع
1	نموذج الاستبانة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الاختصارات	
الإطار العام للدراسة	
المقدمة العامة	01
الفصل التمهيدي : دراسات سابقة	
دراسات سابقة	06
الفرع الأول : الدراسات العربية	06
الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية	12
الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودوره في البنوك	19
مقدمة الفصل الأول	19
المبحث الأول: التدقيق الداخلي ماهيته وأهدافه	20
تمهيد	20
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره	20
الفرع الاول : مفهوم التدقيق الداخلي	20
الفرع الثاني : مراحل تطور التدقيق الداخلي	25
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي	26
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه الحديثة	28
الفرع الاول : اهمية التدقيق الداخلي	28
الفرع الثاني : أهداف التدقيق الداخلي	29
المطلب الرابع : التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية	32
المطلب الخامس : أساليب ومهام عملية التدقيق الداخلي	33
الفرع الاول : أساليب التدقيق الداخلي	33

الفرع الثاني : مهام التدقيق الداخلي	34
المطلب السادس : أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره	36
الفرع الاول : أنواع التدقيق الداخلي	36
الفرع الثاني : معايير التدقيق الداخلي	38
المطلب السابع : العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأوجه الشبه بينهم	43
الفرع الاول : العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي	43
الفرع الثاني : أوجه الشبه بين المراجع الخارجي و المراجع الداخلي	44
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في القطاع البنكي	46
تمهيد	46
المطلب الأول : طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي	46
الفرع الاول : طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف	46
الفرع الثاني : الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي	48
المطلب الثاني : أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	48
الفرع الاول : أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف	48
الفرع الثاني : دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف.	50
المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي وعناصره في البنوك	51
الفرع الاول : أهمية التدقيق الداخلي في المصارف.	51
الفرع الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في البنوك.	52
المطلب الرابع: أهداف ومهام التدقيق الداخلي في البنك	54
الفرع الاول : أهداف التدقيق الداخلي في المصارف	54
الفرع الثاني : مهام التدقيق الداخلي في المصارف	55
المطلب الخامس: مؤهلات المدقق الداخلي في البنك	56
الفرع الاول : مهارات المدقق الداخلي	56
الفرع الثاني : صفات المدقق الداخلي	56
الفرع الثالث : صفات المدقق الشخصية	57
المطلب السادس : مبادئ ومقومات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية	58
الفرع الاول : مبادئ التدقيق الداخلي الاساسية .	58
الفرع الثاني : مقومات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية .	61

المطلب السابع: خطة التدقيق الداخلي وإجراءاته في البنوك الجزائرية	64
الفرع الاول : خطة التدقيق الداخلي في المصارف.	64
الفرع الثاني : اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف .	64
خاتمة الفصل الأول	68
الفصل الثاني : التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في البنوك	69
مقدمة الفصل الثاني	69
المبحث الأول : إدارة المخاطر البنكية	70
تمهيد	70
المطلب الأول : مفهوم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها	70
الفرع الاول : مفهوم المخاطرة	70
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	72
المطلب الثاني : تصنيفات المخاطر وأنواعها	73
الفرع الاول : أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	73
الفرع الثاني : أصناف المخاطر التي تتعرض لها المصارف	79
المطلب الثالث : مفهوم إدارة المخاطر ومهامها	81
الفرع الاول : مفهوم إدارة المخاطر	82
الفرع الثاني : مهام إدارة المخاطر	85
المطلب الرابع : الوظائف والأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك	86
الفرع الاول : الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في البنوك	86
الفرع الثاني : أهداف إدارة المخاطر في البنوك	87
المطلب الخامس : منهج عمل إدارة المخاطر والمقومات الأساسية لها في البنوك	88
الفرع الاول : منهج عملية إدارة المخاطر.	88
الفرع الثاني : المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف.	90
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	92
تمهيد	92
المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر والعلاقة بينهما.	93
الفرع الاول : دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر	93
الفرع الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	96

المطلب الثاني : حماية استقلالية وموضوعية المدقق بأنشطة إدارة المخاطر.	98
المطلب الثالث : استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي	98
المطلب الرابع : التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر	99
المطلب الخامس : تدقيق إدارة المخاطر ومراحله.	100
الفرع الاول : تدقيق عمليات إدارة المخاطر.	100
الفرع الثاني : مراحل تدقيق إدارة المخاطر	100
خاتمة الفصل الثاني	104
الفصل الثالث: تحليل واقع مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك العاملة بمستغانم.	105
مقدمة الفصل الثالث	105
المبحث الأول : الطريقة والإجراءات	105
تمهيد	105
المطلب الأول : منهجية الدراسة	105
الفرع الاول : مصادر البيانات الأولية	106
الفرع الثاني : مصادر الثانوية للبيانات .	106
المطلب الثاني : عينة وأدوات الدراسة	106
الفرع الاول : عينة الدراسة	107
الفرع الثاني : أدوات الدراسة	109
المطلب الثالث :تحليل الاحصائيات	110
الفرع الاول : أسلوب التدقيق في البنوك.	110
الفرع الثاني : تحليل نتائج الاستبيان	112
المطلب الرابع : ثبات أداة الدراسة	113
المطلب الخامس : خصائص وسمات عينة الدراسة	115
المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	120
تمهيد	120
المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي	120
المطلب الثاني : تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	121

المطلب الثالث : تحليل محاور الدراسة مجتمعة	135
المطلب الرابع : صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	136
خاتمة الفصل الثالث	137
الخاتمة العامة	138
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

– الكتب:

- إبـراهيم ،إيهـاب نظمـي، (2009) ، "**التـدقيق القـائم علـى مخـاطر الأعمـال حداثـة وتطـور**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- احمد حلمي جمعة ، (2011) ، " **التدقيق الداخلي و الحكومي** " ،دار الصفاء للنشر ، الأردن ،عمان.
- احمد حلمي جمعة ، (2009) ، " **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد** " ، دار الصفاء، الأردن .
- حمـاد، طـارق عبـد العـال،(2007)، "**إدارة المخـاطر(أفراد ، إدارات، شـركات، مصـارف)**"، ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.
- خالـد راغـب الخطيـب ، (2010)،" **مفـاهيم حديثـة فـي الرقابـة الماليـة و الداخليـة**" ،مكتبـة المجتمع العربي للنشر ،عمان.
- صـلاح الـدين حسـن السيسـي،(2010)،" **الرقابـة علـى أعمـال البنـوك ومنظمـات الأعمـال** "، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- الصـحن ،عبـد الفتـاح و الصـبان ،محمـد سمـير وغـيره،(2004) ، " **أسـس المراجعـة الأسـس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** " ، الدار الجامعية ، مصر.
- صـبح ، داوود يوسـف،(2007) ،" **دليـل التـدقيق الـداخلي وفـق المعـايير الدوليـة** "، ط1 ، دار الكتب العلمية للنشر ، القاهرة.

- عبد الله ، خالد أمين ، (2002) ،" **الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة** "، ط1 ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،الأردن.
- عبد الله ، خالد أمين، (1998)، " **التدقيق والرقابة في المصارف**" ، دار وائل للنشر،ط1،عمان،الأردن
- العمرات، احمد صالح ، (1990) ، " **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**"، دار البشير، القاهرة.
- غسان، فلاح المطارنة،(2006) " **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**"، دار المسيرة للنشر،الأردن.
- القبطان ، محمود السيد ، (2006)،" **قواعد المراجعة في أعمال البنوك** "، **شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها** "، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة.
- القباني، ثناء علي، السواح ، نادر شعبان إبراهيم، (2006)،" **النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر.
- كريمة علي الجوهر، صالح العقدة، (2012) ،" **هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز المخاطر**" ، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات)، القاهرة .
- لطفي ، أمين السيد ،(2005) ، " **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة** " ، ط1 ، الدار الجامعية ،مصر ، القاهرة.
- المطارنة، غسان فلاح،(2009) ، " **تدقيق الحسابات المعاصر** "،ط2، دار المسيرة، الأردن ، عمان.
- الوقاد ، محمد وديان، لؤي محمد ، (2009)، " **تدقيق الحسابات1**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي ، عمان.

- شـاكر ، جمـال محمـد ، (2005) ، " **المرشـد فـي التحليـل الإحصـائي للبيانـات باسـتخدام SPSS** " ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 59.

الرسائل والمذكرات الجامعية :

- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ، (2011) ، "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة** "، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة.
- احمد مخلوف محمد ، (2006) ، " **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية** "، مذكرة ماجيستسر ، جامعة الجزائر.
- إيهاب ديب مصطفى رضوان ، (2011) ،" **اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**"، مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية ، غزة.
- جمعـة، احمـد حلمـي، البرغـوثي وغـيرهم، (2007)،" **دور المـدقق الـداخلي فـي إدارة المخـاطر فـي المصارف التجارية الأردنية**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة ، عمان ، الأردن.
- الحربي، عبد الله حمد ، (2008) ،"**دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية**" ، مذكرة ماجستير محاسبة ، جامعة أل البيت ، الأردن.
- شعباني لطفي، (2004)، "**المراجعة الداخلية مهمتها في تحسين سير المؤسسة** "، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.
- كيرزان ، فاتن حنا ، (2010) ، "**مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها**"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ،سورية.

- مرابطي نوال، (2013)،"**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** " ،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.
- محمد ، فضل عبد الكريم، (2007) ، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الزيتونة ، عمان.
- يوسف سعيد ، (2007) ،" **دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري** " ،مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة.

– التقارير والمجلات العلمية :

- إسماعيل، طارق حسنين ، (2010)،"**إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في قطاع المصارف المصري**" ،الملتقى الدولي للاقتصاد والمحاسبة، القاهرة، مصر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2009) " **إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة** "، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- بكري، علي حجاج، (2005)،" **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال**"، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة الأزهر، العدد 30.
- صبايحي نوال، بغدود راضية، (2012)،" الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان "**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** "،جامعة البويرة، الجزائر.
- فريدة صالح، 12/11 أكتوبر 2010،"**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** " ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في سكيكدة ، الجزائر .

- كريمة علي الجوهر، صالح العقدة ، (2012)،"**إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر**"، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة (بحوث ودراسات)، القاهرة.
- المجمع العربي للمحاسبين، (2001)، " **مفاهيم التدقيق المتقدمة** " ، عمان

الكتب باللغة الأجنبية :

- Barclay Simpson,(2005)," **An Introduction to Internal Auditing in Banking**", USA.
- Financial Services Commission,(2002) ,"**Banking Guidance Note N6 Internal Audit**"
- Institute of Internal Auditors (IIA),2004, " **Code of Ethics and Standard for The Professional Practice of Internal Auditing** " .
- Institute Of Internal Auditors,(2009) , "IIA Position Paper : **The Rôle of Internal Auditing in Entreprise-wide Risk Management**", USA.
- Powers Ressources Corporation , op cit , 2004 .
- Rsm. Astute. Consulting ,(2008)," **Internal Audit and Risk Management** " .

-الرسائل والمذكرات باللغة الأجنبية :

- Beasley,Marks and Author,(2006), "**The Impact of Entreprise Risk Management on The Internal Audit Fonction**".
- Dobler, Michael,(2003), "**Auditing Corpo Rate Risk Management a-Critical Analyses of a Germain Particularity**», ludwing-maximiliams univercity,munikh(lmu), ,www.rwp.bwl.uni-muenchen de november .
- Institute of Internal Auditing, IIA,(2004), "**The Rôle of Internal Auditing in Compagnies wide Risk Management** ".

- Institute of internal auditors, IIA,(2011),"**Internal Auditing Rôle in Risk Management**".
- Staciokas,romas et rypsys, rolandas,(2005),"**Application of Internal Audit in Compagnies Risk**, **Management Engineering Economiques Scientifique Journal**", aunas université of technologie vol 42,N 02.
- Sarens, Gerrit and de Beelde, Ignace,(2006), I**nternal Auditors**, **Perception About Their Rôle in Risk Management**:" comparaison Between us and belgain companies Managerial auditing journal, vol21,Iss1.
- William Assesement ,(2003), "**Risk Management Processus and Auditing Risk** ".

- مواقع الانترنت :

1- ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب،" **التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك**" من :

http/www.oazs_net//6838-topic.02/02/2013.H/14: 00 h

1- Barclay Simpson ,(2014), " **An Introduction to Internal Auditing in Banking**" , USA, 2005 , p15.http: // Barclays simpson.com/Intro.IA.insurance.publication.pdf / 29-11-14, 12: 00 h.

2- IIA, " **Institute of Internal Auditing** ",(2004),p36,(http.www.theiia.org),15:**30** H.